منصب الخليفة في البلاد التونسيّة خلال الفترة الاستعماريّة (1881– 1926): خلافة نفزة نموذجا

The role of the caliph in the Tunisian countries during the colonial period (1881-1926): Nafza caliph model

الاسم الكامل: د. محمد البشير رازقي

مؤسسة الانتماء: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس

الإيميل المهني: Rezgui.medd@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/09/04 - تاريخ القبول: 2020/10/22 - تاريخ النشر: 2022/01/05

الملخص:

سوف نسعى عبر هذا المقال إلى تفهّم مؤسسة الخلافة في نفزة وتقنيات تشكيل المكانة الاجتماعيّة والسياسية للخليفة بين سنتي 1881 (تاريخ دخول الاستعمار الفرنسي إلى البلاد التونسيّة) و1926 (تاريخ عزل الخليفة الحاج علي بن مختار)، وعلاقة ذلك بتغيّر السياقات الداخلية والخارجيّة. وقد مثّل بداية القرن العشرين (1900) تاريخا مهمّا لإعادة تفكير فرنسا في الخصال المناسبة للخليفة. وبرزت فكرة تعيين خليفة خارج عرش نفزة بعد نقاشات عديدة بين أعوان الدولة. وقد أصبح هذا الخيار هو الرهان الأنسب لعدّة اعتبارات أهمّها: عدم ثقة فرنسا في الأهالي وأعيانهم، وحاجة فرنسا إلى عقلنة الإدارة تأسيس معايير واضحة لترشيح أعوان الدولة بعيدا عن العصبيّة العائلية أو عصبيّة العرش أو الحظوة الاجتماعيّة. ومراهنة فرنسا على إنتاج أعوان دولة مُخلصين لها كامل الإخلاص، تُعيّنهم في أماكن يفتقدون فيها للسند العائلي والثورة المادية والعقاريّة، تقليصا من الفساد أوّلا، وثانيا إبقاء الخليفة المُعيّن تحت رحمة فرنسا، فهي سنده الوحيد في محيط غريب عنه. ولهذا فقد راهنت السلطة الفرنسية على تنصيب خليفة ذو أبعاد تعاقديّة وظيفيّة عوض خليفة ذو دعم تراحمي (عصبية الرحم والقرابة والعرش).

كلمات مفتاحية: نفزة، البلاد التونسية، الاستعمار الفرنسي، الخليفة، 1881– 1926

المؤلف المرسل: محمد البشير رازقي، **الإيميل:**Rezgui.medd@gmail.com

The role of the caliph in the Tunisian countries during the colonial period (1881-1926): Nafza caliph model

Abstract

Through this article, we will seek to understand the institution of the Caliphate in Nafza and the techniques for shaping the social and political position of the Caliph between the years 1881 (the date of the entry of French colonialism into the Tunisian country) and 1926 (the date of the dismissal of the Caliph Hajj Ali bin Mokhtar), and their relationship to the changing internal and external contexts.

France's lack of confidence in the people and their notables, and France's need to rationalize the administration, establish clear criteria for the nomination of state agents away from family fanaticism, the throne or social prestige. France's bet on the production of state agents fully loyal to it, appointing them in places where they lack the family bond and the material and real estate revolution, first to reduce corruption, and secondly, to keep the appointed caliph at the mercy of France, for it is his only support in an environment alien to him. Therefore, the French authority bet on the installation of a caliph with contractual and functional dimensions instead of a caliph with sympathetic support (the nervousness of the womb, kinship and the throne).

Keywords: Nafza, Tunisian country, French colonialism, Caliph, 1881-1926

1. مقدمة:

برزت مدينة نفزة (الجبل الأبيض) بأهميّة موقعها ومضوعها في منظومة المصالح الاستراتيجيّة الاستعماريّة. نشأ وعي فرنسا بأهميّة هذه المدينة مبكّرا، فقد مثّلت عقدة مواصلات أساسيّة تربط بين الشمال الشرقي والشمال الغربي، وبين العاصمة تونس والسلاسل الجبليّة الرابطة بين عمدون وجبال خمير، ونقطة انطلاق أساسيّة إلى مدن مهمّة مثل بنزرت (وظهيرها الحبوبي والمنجمي المهم مثل تمرة وسجنان وماطر) وطبرقة (مدعّمة بشريطها الساحلي الغنيّ) وصولا إلى الجزائر، إلى جانب اتّصالها بطريق أساسيّ يمرّ بمدينة باجة وصولا إلى العاصمة تونس. كما تميّزت مدينة نفزة بثرائها المنجمي[1]، والفلاحي والمائي والغابي[2]. مثّلت منطقة نفزة وظهيرها الريفي عقدة مواصلات استراتيجيّة ذات ثروة منجمية وغابيّة مهمّة[3].

لعب الموقع الجغرافي المتميّز لنفزة دور همزة الوصل الاتّصاليّة في جهة الشمال الغربي التونسي[4]. فقد خُصّص لها مقرّ لإدارة البريد والتلغراف والهاتف ونزل، إلى جانب كونها عقدة مواصلات أساسيّة وضروريّة سواء طرق السيّارات أو السكك الحديديّة، فقد ربطت نفزة بين طبرقة وباجة وبنزرت، وكانت منطلق ومنتهى إلى هذه المدن، كما تمتّعت نفزة بظهير منجميّ غنيّ جدّا خاصة بالزنك والرصاص[5].

سوف نسعى عبر هذا المقال إلى تفهّم مؤسسة الخلافة في نفزة وتقنيات تشكيل المكانة الاجتماعيّة والسياسية للخليفة بين سنتي 1881 (تاريخ دخول الاستعمار الفرنسي إلى البلاد التونسيّة) و1926 (تاريخ عزل الخليفة الحاج علي بن مختار)، وعلاقة ذلك بتغيّر السياقات الداخلية والخارجيّة. واشكاليّتنا الأساسيّة هنا هي: ما هي علاقة منصب الخليفة في مدينة نفزة بتغيّر تقنيات بناء المكانة الاجتماعيّة؟ وتتفرّع عن هذه الاشكاليّة الأساسيّة عدد من الاشكاليّات الفرعيّة وأهمّها: ما هي علاقة منصب الخلافة بتغيّرات الظرفيّات الداخلية والخارجيّة في البلاد التونسيّة؟ وكيف أثّر الاستعمار الفرنسي في بلورة تمثّلات جديدة لمؤسسة الخلافة؟ وما هي علاقة مؤسسة الخلافة بمؤسّسات أخرى عريقة مثل مؤسسة العائلة والعرش؟

2. تقنيات بناء المكانة الاجتماعيّة لخليفة نفزة: الاستعمار الفرنسي وتغيّر مراكز النّفوذ

يُشرف الخليفة على مُجمل خلافة نفزة، وتشتمل مهنته إدارة عدد من المشيخات المُكوّنة للخلافة. تنقسم نفزة إلى عدد كبير من المشيخات (العروش) وهم: أولاد بوعلي (أكبرها وأقواها)، المساتريّة، أولاد قاسم، العوابد، أولاد سالم، الحبابة (المنافس الأساسي لأولاد بوعلي)، أولاد هويميل، المساعديّة، بني سعيد[6].

لاقى خليفة نفزة صعوبات كبيرة في فرض الأمن والتهدئة في المنطقة. فقد أخبر في أحد تقاريره عن نازلة ثمانية رجال "حاملين السلاح" اختطفوا امرأة من نفزة "وتوجّهوا بها لماكنه غصبا عنها"[7]. وأخبر الخليفة أيضا أن الصبي محمد بن صالح بن بلقاسم النفزي "مات غريقا بوادي المعدن"[8]. وقد استفاد الخليفة من منصبه ماديا ومعنويّا، وتمنحه الدولة امتياز إعفاءه من دفع الضرائب، ولهذا فقد صدر إذن الباي بمطالبة عائلة بوريال بدفع الضرائب "كسائر الرعايا" بعد عزل هلال من الخلافة[9].

ساهم الوجود الفرنسي بخلافة نفزة في تغيير المورفولوجيا البشريّة للمدينة، إلى جانب إعادة خلط مراكز النفوذ وتوازنات القوّة وتقنيات بناء المكانة الاجتماعية. وقد برزت لهذا ممارسات مُستجدّة بنفزة مثل شروع عدد من الفرنسيين في تربية الخنازير وما نتج عن ذلك من مشاحنات اجتماعيّة. اشتكى "حارس الطرقات بالجبل الأبيض" بالفرنسي كازيمير، "عطّار وخبّاز" بنفزة، بسبب خنازيره الكثيرة، و"ليس السيّد موروقولت هو وحده المتضرّر من خنازير السيّد صونيي وحيث أنه لا وجود لدائرة بلدية بالجبل الأبيض فإنّ رئيس مركز

البوليس هو الذي كان متراخ جدّا في القيام بوظيفته ليس له أدنى سلطة على أعمال النفر المذكور"، وقد أوصى صاحب التقرير بمنع "إهمال البقر والخنازير...في قرية الجبل الأبيض"[10].

تطوّرت خلافة نفزة خلال الفترة الاستعماريّة مع اكتشاف مناجم عديدة في ظهيرها الريفي. فقد أورد محمد سعيد القاضي بباجة في رسالة له إلى الوزير الأكبر محمد العزيز بوعتّور بتاريخ 23 أفريل 1903 أنّ "عرش نفزة أحد أعراش العمل الباجي قد كان تعيّن له بالأمر العليّ الصادر في ترتيب أعمال الشهود أربعة عدول...غير أنّها صارت الآن من الأعراش المعتبرة والمراكز المقصودة بسبب السفر والمعمّرين (أي السكان الفرنسيين) بها وإحداثهم بها محالاً لنزل الوافدين لها وكثرت بها من أجل ذلك المعاملات من كثرة المنيات (Mines: مناجم) المُستخرجة منها وتسابق الناس للخدمة بها حتى صار العدد المعيّن لها المذكور غير كاف لها واحتيج لزيادة عدلين...نطلب زيادة عدلين آخرين"[11].

تعرّضت البنية التحتيّة التي استفادت منها نفزة بعد تركيز الاحتلال الفرنسي إلى صعوبات عديدة خاصة على مستوى خطوط التلغراف والبريد والسكك الحديديّة. فقد ورد في رسالة من عامل باجة إلى الوزير الأكبر بتاريخ 3 مارس 1886 أنّ "إدارة التلقراف télégraphe وجّهت تقريرا تضمّن التشكّي من نائبنا بباجة من عدم اعتنائه بأحوال خدمة سيّارة البوسطه (البريد Poste) الذين وقع ترتيبهم...بعد انقطاع سكّة الحديد...طلب منه نايب قنصلات (القنصليّة) دولة فرنسا بباجة زوج مخازنيّة عارفين بالطرقات وخيلهما صحاح"[12].

يعتمد الفاعل الاجتماعي على تقنية الهبة لبناء مكانته الاجتماعيّة. أسّس الاستعمار الفرنسي بنفزة لتوسّع تعميري كبير خاصة على مستوى السكك الحديديّة والطرقات والجسور. وقد استقطبت نفزة كثيرا من العمّال التونسيين والأوروبيّين، وأسّس هذا التطوّر الديمغرافي إلى بروز مشاريع عديدة مثّل مشروع بناء جامع للمدينة الذي بدأ التخطيط لإنشائه في 17 ديسمبر 1913. وسُمّي "جامع مقعد" وبلغت مساحة قطعة الأرض المخصّصة له 1486 متر مربع. واحتلّت قطعة الأرض هذه موضعا مهمّا في التقاء الطرقات، حيث يتلاقى النّاس ويفترقون، وسُمّيت هذه المنطقة "خنقة الأبيض"[13]. وتُخبرنا المدونة المصدريّة عن تغيّر المورفولوجيا العمرانيّة للمنطقة، فكثيرا ما ورد في التقارير والوثائق قرارات من قبيل الشروع في "أشغال التنسيق المزمع إجراءها بقرية الجبل الأبيض"[14]. تأخّر مشروع إنشاء هذا المسجد، وقد تواجد بجانب القطعة المخصّصة لبناء مسجد مقعد مساحة من الأرض على ملك مختار بن الحاج قاسم الباجي خليفة عرش نفزة والشيخ الطبوبي بن خضر بن غضبان النفزي السعيدي وبلقاسم بن الحاج أحمد بن حمده الوشتاتي ومساحتهما 94 متر و37 صنتي (51 مترا مربّعا) تشتمل على "مخزن" و"براح"، 48 متر مساحة البراح

والباقي مساحة المخزن وهي "مربّعة على سبيل التقريب"، وقد تمّ التبرّع بهذا البناء لتُقام "فيه الصلوات الخمس". وقد أشّر على هذه الأُعطية الشيخ محمد السعيد القاضي بباجة و"الشيخ سيدي الطاهر بن عاشور القاضي المالكي بقطر افريقية"[15]. وأشار نائب جمعيّة الأوقاف بباجة في 26 مارس 1930 في رسالة له إلى رئيس الأوقاف إلى "المخزن والبراح الذي تبرّع بهما خليفة نفزة ومن معه ليكون مسجدا بالجبل الأبيض"[16]. وهذا دليل على أنّ مسجد "مقعد" لم يكتمل بناءه إلى حدود هذه السنة.

بقيت عائلة بوريال تُثير ريبة وتوجّس السلطات الاستعمارية رغم إزاحتهم عن منصب خلافة نفزة. فقد ورد في أحد تقارير المراقب المدني بباجة معلومات مهمة عن عائلة بوريال، فهي "لا تشتمل الآن إلا على 4 أنفار وهم محمد بوريال وأبناؤه هلال ورابح وأحمد بن هلال، ومكاسبها جمعتها في زمن رياستها (رئاستها) على نفزة (أي أصبحت غنيّة خلال مرحلة حيازتهم منصب خلافة نفزة). محمد بوريال المذكور له من العمر 70 أعواما تقريبا وقد سمّي شيخا في سنّ العشرين لما أظهره من الشجاعة إذ ذاك حيث جُرح في سنة 1855، فمما أنه يظهر أنه لم يكن بشيء في واقعة سيدي العادل (زمة محمد العادل باي سنة 1867)، وكانت أنعمت عليه الدولة بالصنف الرابع من نيشان الافتخار. وفي عام 1881 (سنة الاستعمار) أتى لوادي باجة مع أهل فريقه وامتثل للأمر العليّ ورجع عن محاربتنا. ومع كونه أميّا وذا فهم بطيء فإنه له نفوذ قويّا على البعض من أهالي نفزة لما له من الشجاعة والحزم. وكان أولته الدولة بواسطة الإدارة العسكرية خليفة وأخّرته سنة 1890 في مدّة سي علي الجويني إثر قتل أحد أعوان إدارة الاختصاصات. ومع كونه عُزل فقد سعى بعد ذلك سي علي الجويني في ولايته المشيخة على فريقه وطلب ذلك من الدولة وسمّاه لها باسم آخر غير اسمه الحقيقي فولته الخطّة المذكورة ثمّ عزل من المشيخة. كما تولّى ابنه هلال خليفة بعده ثم عزل أيضا في مدة سي علي الجويني، ولم يزل مثل أبيه معترضا لمن يتولّى بعده حتّى حجّرت عليه الإقامة بنفزة. فتلخّص من ذلك أن نفوذ محمد بوريال حصل له لشجاعته وما وقع له من الشهرة قبل الاحتلال. ونفوذ ابنه كان حصل له بما أنزله من الرعب في قلوب الأهالي مدّة ولاية أبيه وولايته هو. أما رابح بوهلال فسنّه 35 أعوام وهو يتعاطى شرب المسكرات وسيرته ليست بمستحسنه وكان حكم عليه يدفع غرامة وذلك سنة 1895، وأمّا أحمد بن هلال بوريال فسنّه 25 أعوام ولم يتكلّم في حقّه قطّ ولو فرض أنّه يرغب ولايته على نفزه فهو الآن صغير"[17].

تقدّم لنا هذه الوثيقة معلومات مهمّة عن آليات تشكيل عائلة بوريال لنفوذها في نفزة. فهي أوّلا عائلة مخزنيّة يرجع زمن تولّيها المناصب إلى ما قبل سنة الاحتلال. فقد عُيّن محمد بوريال شيخا سنة 1855 رغم صغر سنّة (20 سنة). وتحيّر اسم العائلة في أزمات مهمّة عرفها الشمال الغربي التونسي منها أزمة محمد العادل

باي (1867) ورغبته في تولّي منصب الباي عوض أخيه محمد الصادق باي والتجاءه بنفزة، إلى جانب تواتر اسم العائلة سنة احتلال البلاد التونسية (1881). وقد قدّمت الوثيقة معلومة مهمة عن سبب عزل محمد بورياّل عن الخلافة، وهو قتل موظّف فرنسي بنفزة، وليس لفساد ماليّ. وقد اتّفق، بعد عزله سنة 1890، مع عامل باجة الجويني على حيازة مشيخة عرشه (أولاد بوعلي)، ولم يتمكّن من ذلك إلا بعد تغيير اسمه وتحريفه. اعتمد الابن هلال منطق آخر للحكم مختلف عن والده. فقد وظّف العنف المادي تجاه أهل نفزة حين ولايته خليفة، واعترف المراقب المدني أن هلال عارض بشدّة تنصيب غيره على خلافة نفزة، وسعى إلى عرقلة كل تعيين جديد.

يُقدّم لنا المراقب المدني في تقرير مهمّ تاريخ أهمّ عائلة منافسة لعائلة بورياّل. تشكّل نفوذ عائلة الأطرش في عرش الحبابة[18]. ويُسمّى كبيرها الشيخ محمد صالح الأطرش الخليفة السابق على نفزة. يُسمّى كبير العائلة زمن كتابة التقرير ونّاس بن عمّار "له من العمر 65 عاما. تولّى المشيخة على الحبابة في عام 1884 إثر وفاة الشيخ قبله قريبه محمد الصالح الأطرش الذي كان أغرى أهالي نفزة على أن يكون مع سيدي العادل في ثورته (شارك في ثورة علي باي سنة 1867). وفي سنة 1881 كان محمد صالح المذكور مع بورياّل لما أتيا جميعا مع أهالي فريقهما لباجة ليتعرّضوا لدخولنا إليها (أي دخول الاستعمار الفرنسي إلى باجة سنة 1881) فمنعوهم أهالي باجة من ذلك. الشيخ ونّاس هذا كان من المقرّبين عند سي علي الجويني (عامل باجة السابق) وهو ذكي فطن، نفوذه على أهالي نفزة كنفوذ عائلة بورياّل عليهم. والعداوة التي بين جماعة بورياّل والشيخ ونّاس أصلها من واقعة سيدي العادل لمّا سُجن الشيخ ونّاس لتشكّيه باطلا بمحمد بورياّل. وقد حقّق لي جماعة بورياّل أنهم لا يفعلون شيئا من الشيخ ونّاس إذ أولته الدولة خليفة عليهم على شرط أن لا يرتكب معهم ما لا يُناسب وأن تعتبر الدولة فيما يأتي أحمد بورياّل لولايته بعد ونّاس المذكور. كما حقّق لي ونّاس أنه لا يفعل شيئا من الظلم وغيره مع جماعة بورياّل أو غيرهم...إنما يكتفي بالعمل بما يُرضي الدولة ويستحقّ عليه الجزاء ويبذل جهده في أمن الأوروبيين بترابه. أما الأهالي فإنهم لا يريدون أن يُولَى عليهم انسان من إحدى العائلتين المذكور وإنّما يريدون إنسانا عاجزا عن إدخالهم تحت سطوته، وحيث لم يوجد نفر يمكن ولايته الخطّة المذكورة فالأنسب من جهة مصلحة الاستعمار أو يُولي الشيخ ونّاس بن عمّار، وإن وافقت الدولة عليه...تسمية المذكور خليفة على نفزة"[19].

تُبيّن لنا هذه الوثيقة معطيات مهمّة مثل علاقة التنافس والتصادم الرابطة بين عائلة الأطرش وعائلة بورياّل، سوعي كلّ منهم السيطرة على منصب خليفة نفزة. كما أبرز لنا التقرير الصورة النمطيّة التي يحملها الاستعمار تجاه الأهالي باعتبارهم رافضين للحكم المركزي ولكلّ سيطرة[20]، وقد اقترح المراقب المدني كحلّ

لهذه المشكلة و"من جهة مصلحة الاستعمار" ترجيع كفّة الأطرش على حساب عائلة بوريال، فقد استنزفت عائلة بوريال رصيدا مهمّا من الثقة والهيمنة والمكانة زمن احتكارها الطويل لمنصب الخلافة[21]. وقد أكّد المراقب المدني في تقرير آخر له على أهميّة تسمية ونّاس بن عمّار خليفة على نفزة بسبب ما "له من النّفوذ على الأهالي بنفزة نفوذا يعود نفعه على مصلحة التعمير والراحة العامّة. لأنّ الشيخ المذكور تغيّرت سيرته من يوم الذي ربح نازلة الكمبانية (شركة منجمية)...زال حقده. والآن منذ 3 أعوام سيرته مرضيّة وهو الوحيد بتلك الجهة صاحب سلطة كافية على الأهالي الذين هم غير مسرورين بدخول الأجانب بها"[22]. تُبرز لنا هذه الوثيقة متغيّرا مهمّا أجبر السلطات الاستعماريّة على اختيار أقلّ الأضرار عند تعيين الخليفة، وهو متغيّر توجّس الأهالي من المعمّرين. مطلب فرنسا الأساسي من الخليفة هو أن يحافظ على نمط "التعمير" (أي توفير الظروف المناسبة لاستيطان الفرنسيين بنفزة بحكم أهميتها الفلاحية والمنجميّة) خاصة وأن الأهالي لم يُخفوا كرههم لوجود الأوروبيين بالمنطقة وهم "غير مسرورين بدخول الأجانب بها".

2. الخليفة والفساد

مارس شيوخ نفزة أشكال عديدة من الفساد، فقد أرسل أمين السوق الأسبوعي بنفزة بلقاسم الفتوحي رسالة تظلّم إلى الوزارة الكبرى بتاريخ 30 جانفي 1897 ذكر فيها أنّ عددا من الشيوخ حرّضوا السكان عليهم لأنّه انتبه لفسادهم، واتّهموه هو بالفساد وكتبوا ضدّهم شهادات عدليّة. دأب الشيوخ على إخفاء العدد الحقيقي لسكان مشيختهم لأخذ نصيبهم المدفوع من الضرائب، وقد اجتمع الشيوخ في زاوية الوليّ الصالح الشيخ سيدي محمد بن ميلاد بباجة واتّفقوا بأن "يكونوا عهدا واحدا وكلمة واحدة" ضدّ أمين السوق الأسبوعي" ولحماية مصالحهم. كما حرص الشيوخ على تخويف أهالي عروشهم ومنعهم من رفع الشكاوى إلى الباي[23]. ارتبطت بعائلة بوريال عدد من القضايا الخطيرة، فقد أُتّهم هلال بن محمد بوريال النفزي بمحاولة الاعتداء الجنسي على امرأتين و"ضربهما وشتمهما"، واستولى على بيت زوجهما "بما فيه من الأثاث والحبوب وغيرهما"[24]. وقد تورّط عدد من مشايخ نفزة، إلى جانب فساد الخليفة، في عدد من قضايا الفساد مثل حالة الرجل سويسي بن رابح شيخ فريق العوابد أُخّر عن المشيخة عام 1898 "لأخذه لزمة سوق نفزة مع أنها من الأمور المنافية لوظيفته"، كما أنّه تورّط في "مخالفة الاخفاء (إخفاء العدد الحقيقي للسكّان المُطالبين بدفع الضرائب) التي تعلّقت به وبساير مشايخ العمل أثناء ولاية سي الشاذلي بن فرحات"[25].

انتبهت الدولة في حالات عديدة إلى تقصير خليفة نفزة في جمع الضرائب، فقد صدر إذن الباي بتاريخ 10 جانفي 1885 "بتوجيه محمد بوريال خليفة نفزة للوزارة في أقرب وقت حيثما إدارة المال تشكّت من عدم اجتهاده في الخالص"، وأرسلت الوزارة مكتوب لعامل باجة "تطلب من الخليفة المذكور حساب الأموال التي كلف باستخلاصها وتُقابل التواصل التي بيده بالمبالغ التي يعترف أنّه قبضها".[26].

وورد في تقرير آخر للمراقب المدني بباجة تكاثر تهريب التبغ (الدخّان) بقيادة باجة، وأردف أنّه قد "بلغني أن جميع الموظّفين الأهليين من غير استثناء يتعاطون تجارة الكنترة (التهريب: contrebande) أو لا ينهون عن ارتكابها. وقد أذنت نايب إدارة الاختصاصات بالتوجّه صحبة أعوان إدارة للبحث بدار خليفة نفزة"، وقد أثبت التحقيق تورّطه الخليفة في التهريب[27].

تشكّى عامل باجة في رسائل عديدة إلى الوزارة الكبرى من تجاوزات خليفة نفزة محمد بوريال، فقد ورد في أحد مكاتيبه بتاريخ 22 جانفي 1885 أنّ "محمد بوريال المذكور وقعت منه مخالفات كثيرة في مأموريّته...منها عدم اجتهاده في الخلاص والحال أن عدد إخوته أكثر من بقية عروش باجة ومدفوعه أقلّ من العروش، ومنها عدم قبوله للمتعيّن في خلاص بقايا الدخان حتى أقام المتعيّن 10 أيام قائم بنفسه"[28]. وتبرز لنا هذه الرسالة إقدام الخليفة على إخفاء العدد الحقيقي لسكّان نفزة لكي يتمكّن من حيازة جزء من الضرائب، إلى جانب منعه مبعوث السلطة من مراقبة منتوج التبغ (الدخّان).

ولهذا فقد أرسل عامل باجة رسالة أخرى إلى مدير المال بتاريخ 2 ديسمبر 1884 تضمّنت أنّ "الشيخ محمد بوريال نائبنا بنفزة غير مجتهد في خلاص مطالب الدولة وليس بممْتثلْ لما نأذن به في جميع متعلّقات الخدمة...القدر الذي استخلصه من مجبى المال العام ضِعْفُ ما اعترف بخلاصه وزيادة ويتْجرْ (أي يُتاجر) به هو ابنه في الحيوان"[29].

لقي خليفة نفزة محمد بوريال صعوبات عديدة من أهل نفزة حيث أكثروا من إرسال مكاتيب التشكّي إلى عامل باجة والوزارة الكبرى والباي والمقيم العام الفرنسي. فقد ورد في رسالة من "كافّة عرش نفزة" إلى السيّد كنبون وزير فرانسا بتاريخ 22 جوان 1886: "كنّا أتينا إلى السيّد علي الجويني عامل بلد باجة ووطنها وعرّفناه فيما حلّ بنا من خليفتنا بوريال وابنه هلال الذي قضى الله علينا بسلبنا أموالنا...حيث لم نجد ملجأ حتى أن من عرشنا نفزة ما يقرب من 500 بيت خرجت هامله في كل الأماكن من ظلم الخليفة وابنه...ابنه هلال بدأ يتمادى في المحاريم...في الدِّين لا صبر لنا...رجعنا السيد العامل بمكتوب منه إلى السيد القبطان بباجة...خرج السيد القبطان إلى عرش نفزة ونزل في برج بوريال وأرسل إلى مشايخ العرش وأجابهم السيّد

القبطان أنه يتصالحوا مع الخليفة وابنه...أما المشايخ فإنهم أجابوا السيد القبطان أنه أساء إلى الرعايا وهمْلت في الأعراش...رجع السيد القبطان إلى باجة ولم يظهر لنا منه شيء...فها نحن رفعنا أمرنا إلى الله ثمّ إليكم لتُنقذنا من هذا الظلم الكثير وإلاّ نأتوا كلنا جميعا ليكون مكثنا بتونس"[30]. وأرسل عدد من شيوخ عرش نفزة رسالة إلى الوزير الأكبر بتاريخ 2 جوان 1886 قائلين أنه "وقع لنا الضرر والظلم من الخليفة بورياال وابنه"[31].

وأوردت وثيقة أخرى بتاريخ 6 جويلية 1886 مقدار الأموال التي أخذها الخليفة محمد بورياال من عرش نغزة "على وجه الظّلم" منها "25 فرنك من محمد بن أحمد الهويملي عند اتفاق اخوته عليه في المشيخ ولم يتمّ له، كما ألزمه بدفع أجر العدول الذي سمعوا الاتّفاق ولم يتمّ الكتب (50 ريال"، و"140 ريال من شلبي بن علي بدعوى إهمال دوابه على سانية"، و"104 فرنك على علي بن عمار النفزي طلبه في شربيّة (آنية خزفيّة) عسل وعلّوش ولم يعطه ما ذكر". كما أنّه كان يسجن النّاس ظلما في سجنه في نفزة، وكان يأخذ مقدارا من المال على من يسرّحه من السجن مثل حالة رجل متّهم بالقتل أخذ منه 400 ريال و"سرّحه من السجن"[32].

وقد هدّد عدد من أهالي نفزة بالرحيل والهروب من الخلافة احتجاجا منهم وخوفا من ظلم الخليفة محمد بورياال. فقد أرسل عامل طبرقة كبيّر بن صالح رسالة إلى الوزير بوعتور بتاريخ 10 أكتوبر 1886 ذكر فيها أنّ "فريق أولاد سالم والزوارع وبني سعيد من عرش نفزة...طلبوا مني الموافقة بأن يأتوا بأرزاقهم وبيوتهم وينزلوا بعملنا بسبب لحقتهم المضرّة"[33]. كما هدّد عدد من عروش وعائلات نفزة بالهروب إلى ماطر، وقد أقدم عرش أولاد سالم على التوجّه إلى "عرش خمير، والحبابه (أحد عروش نفزة) ها هم توجّهوا إلى عرش هذيل..."[34]. وقد راسلت الوزارة الكبرى عامل طرقه وعامل ماكنه وعامل مقعد في مسألة قدوم عدد من عروش نفزة لهذه الأماكن و"صدر الإذن العليّ بإبقائهم في منازلهم"[35].

اعتمد خليفة نفزة على مجموعة من الأعوان منهم عدد من أفراد عائلته وعرشه، ورجال آخرون مساعدون له. فقد ورد في أحد الوثائق أنّ الرجل عبد الله بوهلال بومنيجل له "أرض بمزارع نفزة غار (أي افتكّ) له على نصفها الصبايحي الرزقي من تبّاع الخليفة...لما رفع أمره لعامل باجة تحامل عليه الخليفة وعيّن له وخسّره في 12 فرنكات خدمة وسجنه...وأيضا فإن صهره بوخاتم قيّد سنة التاريخ بجريدة القرعة العسكرية فاتّفق مع الخليفة على أنّه إن لم تصدف القرعة صهره يدفع له شيئا من الدراهم في مقابلة ذلك، فحضر

سحب القرعة ولما صادفته غصبه الخليفة على أن يدفع له 5 ريالات وقلّة سمن"[36]. وقام الخليفة بفرض غرامة ماليّة على رجل لأنّه امتنع من تزويج ابنته لأحد أتباعه[37].

كما وظّف الخليفة (هلال بن بوريال) أساليب متنوّعة لمنع وصول شكاوي السكان إلى المقيم العام الفرنسي، فقد قدّم رشاوي قدرها 70 فرنكا إلى "مترجم المراقبة" ليُغيّر ويُحرّف التقارير والرسائل الواردة من أهالي نفزة على المراقب المدني بباجة، وهذا ما يُعطّل وصول الحقيقة كاملة إلى الحاضرة تونس[38].

3. شبكات النفوذ وتداخلها في خلافة نفزة:

تشتمل خلافة نفزة على عدد مهمّ من المتنفّذين وعلى رأسهم الخليفة، إلى جانب الشيوخ والعدول وأعيان المدينة والعروش. يُشرف العدل في خلافة نفزة على تدوين وتحرير مُجمل العقود (بيع، شراء، زواج...)، وتُبرز لنا الوثائق نُدرة العدول بُعيد انتصاب الحماية الفرنسيّة. فقد ورد في رسالة من أهالي نفزة وعلى رأسهم خليفة عرش نفزة الحاج علي بن جاء بالله إلى الوزير الأكبر محمد العزيز بوعتور بتاريخ 24 جانفي 1888 أنّ "عرش نفزة منذ تأخّر الفقيه عمر بن الذهبي الفتوحي عن العدالة به توقّفت أحوال أهاليه فيما يتعلّق بأنكحتهم ومعاملاتهم"، وطلب رجال العرش إرجاع العدل المذكور إلى منصبه فمنذ "مدّة طويلة...لم يصدر منه ما يُنافي خطّته...تشفّعنا فيه بترجيح أمر عدالته"[39].

التصقت شبهة الفساد بعدد من عدول نفزة مثل حالة العدل عمر بن الذهبي الفتوحي وعمر بوزيان الفتوحي "كانا عدلين بعرش نفزة ورُفعت أيديهما عن الاشهاد في العام المنصرم بسبب شهادة وقعت على أيديهما في اتّفاق على ولاية شيخ بأولاد قاسم حيث ظهر أنّ أحد المشهود عليهم بالاتّفاق ميّتا قبل الاتّفاق"، والذي عزّز موقعهم في المدينة رغم فسادهم وتوظيفهم لشهادة الزّور لإزاحة شيخ أولاد قاسم إلاّ أنّ عوامل دقيقة ساهمت في بقاءهم في مناصبهم منها ندرة العدول بالمكان و"لم يُوجد بنفزة غيرهما...بل وقد لا يجدون من يحسن الكتابة إلا أنفار قليلون لا يحسنون صناعة الشهادة"[40].

وقد طلب "ميعاد نفزة" "الشفاعة" من الوزارة الكبرى الشفاعة في العدلين ومسامحتهم[41]. وأوردت تقارير حرّرها خليفة نفزة وعامل باجة معلومات حول فساد العدول في نفزة حيث "تواتر عليهما التساهل فيما يتحمّلانه من الشهادات"، و"التدليس بحجّة الاتّفاق التي أقيمت بنفزة بقصد ولاية عمر بن عبد الله شيخا على أهل نفزة" لإزاحة شيخ آخر مرشّح من الأهالي. و"تدليس الحجّة المذكورة وقع بإغراء الخليفة بوريال، فإن المذكور (أي بوريال) عندما شاهد كثرة الأصوات التي كانت من جهة نفر آخر اسمه فرحات بن محمد أخفى اسم هذا وجعل مكانه اسم عمر المذكور لكونه من جهته...العدلين المذكورين لأحدهما مصاهرة للخليفة...وقد تعمّدا عدم القيام بواجب خطّتهما"[42]. ولهذا نلاحظ أن خليفة عرش نفزة "له غرض" في ولاية عمر بن عبد الله

على عرش أولاد قاسم عوض أحمد بوزيّان الذي كان ضحية التدليس الذي قاده الخليفة بالتعاون مع العدلين[43].

كما بقيت مهنة العدل مصدر توجّس دائم للسلطة حيث سعت إلى مراقبتها والسيطرة عليها. أوردت وثيقة مهمّة مُعبّرة عن هذه الهواجس نازلة عدلين "انتصبا للشهادة بالسّوق الخفيّ الذي وُجد بمشيخة طبابه من غير إذن...وقد صدر الاذن السامي بإعفاء الخليفة (خليفة عندونا لجلولي بن محمد وصيف) لعدم وقوع الاعلام منه بإحداث السوق المشار إليه"، كما تمّ فرض خطيّة ماديّة على كل من العدلين بقيمة 50 فرنك لأنه "محجّر عليهما تعاطي الاشهاد خارج محلّ ولايتهما". ونستخلص من هذه النازلة فكرة أساسيّة وهي حرص السلطة المركزية بالتعاون مع خليفة نفزة على احتكار ومراقبة مواقع إنتاج القوّة خاصّة الأسواق. وقد أبدى عامل باجة توجّسا وتخوّفا من تأسيس السكّان المحليين "سوق خفيّ" بمشيخة الطبابة "من غير إذن" الخليفة أو العامل. قرّر عامل باجة إغفاء خليفة عمدون (تنتمي مشيخة الطبابة إلى خلافة عمدون) "لعدم وقوع الاعلام منه بإحداث السوق المشار إليه"، كما فرضت عقوبة ماليّة قدرها 50 فرنكا على العدلين الموجودان بالسوق المذكور لأنّه محجّر عليهما تعاطي الاشهاد خارج محلّ ولايتهما"[44].

تتوزّع منابع النفوذ في خلافة نفزة على فاعلين اجتماعيين متعدّدين، ومنهم وظيفة الشيخ. يُشرف خليفة نفزة على عمل عدد من المشيخات، ويساهم في تسيير عمل عدد من الشيوخ. يقوم "أعيان" كل مشيخة بتحديد اسم شيخهم استنادا إلى توازنات دقيقة للقوّة والنفوذ والمصالح.

ترتكز عمليّة تعيين الشيخ على مجموعة من العوامل أهمّها عدد الأفراد المُزكّين له، فقد امتنع الشيخ عمّار بن عبد الله عن مشيخة أولاد قاسم بنفزة بسبب "أن عدد رقاب أولاد قاسم 167 نفر" وأن الذين اتّفقوا عليه 45 نفر فقط "فالباقي لم يرضى بمشيخته وهو السبب في امتناعه من المشيخة"[45]. وتُخبرنا وثيقة مهمّة أنّ "أعيان فريق أولاد قاسم من نفزة" أرسلوا مكتوبا إلى قاضي باجة تضمّن رغبتهم في "تعيين عمّار بن عبد الله النفزي وهو من قبيلهم...عوضا عمّن كان قبله لعجزه عن القيام بواجبات الخدمة ليُباشر أمورهم العرفية وقوانينهم السياسيّة المخزنية ويتولّى خلاص الموظّف عليهم...لصلاحيته ونجابته وحسن سيرته وديانته"[46].

كما يعتمد شيخ العرش أساسا على "أعيان" قومه، حيث تخضع عملية تعيين الشيخ إلى مجموعة من الإجراءات. يتلقّى خليفة نفزة التزكيات من أهل العرش، فيُحوّلها إلى قائد باجة، والقائد يرسل الأسماء إلى الوزارة الكبرى، التي تختار من تراه صالحا، وتقدّم الاسم إلى الباي الذي يختم سيرورة التعيين عبر إصدار أمر بتعيين الشيخ. تقوم الوزارة الكبرى بالتحرّي الدقيق في شخصيّة كل شيخ مترشّح بالاستعانة بكل

المعلومات التي يمكن الحصول لها من أعوانها والمتعاونين معها في العرش والخلافة وقيادة باجة. فقد أردت وثيقة بتاريخ 20 جانفي 1887 أنّ "عمر بن عبد الله شيخا على فريق أولاد قاسم من نفزة عوضا عن الذي صدر الإذن العليّ بتأخيره...أخذت الوزارة في البحث عن حال الرجل، بلغ أن أهالي الفرقة المذكورة غير راضين بولايته"[47].

تقدّم لنا هذه الوثيقة معلومات مهمّة حول كواليس تعيين الشيوخ. فقد تحالف خليفة نفزة مع عدول مشهور عنهم التدليس من أجل تحرير شهادة زور في شيوخ يرفض الخليفة وصولهم لمشيخة قومهم. إذا فإن خليفة نفزة يُحاول السيطرة على المشايخ الذين هم تحت نظره ومنع وصول أسماء يتوجّس منها إلى قائد باجة.

تتشابك هواجس السلطة عند تعيين الشيوخ مع مصالحها الجبائيّة. فقد طلبت "تأخير شيخ أولاد قاسم (أي عزله) مع غيره من مشايخ فرق من نفزة بسبب ما تخلّد بذمّتهم من دراهم مجابي إخوتهم. كاتبنا نايبنا بنفزة (أي الخليفة) بذلك"[48].

4. خلافة نفزة والعائلات المتنفّذة:

لقي الخليفة صعوبات عديدة عند تعيينه خاصة عند معارضة "أعيان" عرشه وشيوخ العروش الراجعة لنظره. فقد تعرّض الخليفة لمؤامرات وأقاويل عديدة حيث ورد في أحد الوثائق أنّ الشيخ عبد الله بن نصر النفزي وأحمد بن بوزيان ومعه شخصين آخرين "اتّهموا خليفة نفزة بأنه أخفى جانبا من حطام السفينة الإنكليزية التي غرقت بقرب جالطه (جزيرة صغيرة في الشمال التونسي) في شهر يونيه (جوان) الفارط. وبعد البحث ثبت أن تهمتهم محض افتراء...نسجن الثلاثة شهرا عقابا لهم"[49].

ارتكزت خلافة نفزة على مركزي نفوذ أساسيّين هما منطقة الحبابة وشيخها محمد صالح بن منصور الأطرش ومنطقة أولاد بوعلي وشيخها محمد بوريال النفزي. وكثيرا ما كان الشيخين يتنافسان على احتكار النّفوذ حتى قبل الاستعمار الفرنسي (1881). اشتدّ نفوذ الشيخ محمد بوريال النفزي مع وفاة شيخ الحبابة، فقد ورد في رسالة من كاهية وجق مدينة تونس وعامل باجة علي الجويني إلى الوزير الأكبر محمد العزيز بوعتور بتاريخ 30 جويلية 1884 أنّ "محمد صالح بن منصور الأطرش النفزي خليفة النصف من عروش نفزة توفّي...عوّضه في الخلافة المذكورة الشيخ محمد بوريال النفزي"[50].

مثّلت عائلة "بوريال" أهمّ العائلات المحتكرة لمنصب خليفة نفزة بُعيد الاستعمار الفرنسي. وقد تحوّل منصب الخلافة في هذه العائلة من الأب إلى الابن. فقد ورد مثلا في أحد رسائل عامل باجة إلى الوزارة الكبرى

بتاريخ 14 مارس 1884 أنّه "طلب الاذن في نيابة الشيخ بوريال النفزي عنكم بنفزة عوضا والده لوفاته...وقد صدر الاذن بذلك"[51].

اضطرّت السلطة على التخلّي على رجل نفزة القوّي ذو العائلة المتنفذّة محمد بوريال، بسبب كثرة الأهالي من فساده، وعُيّن مكانه الحاج علي بن جاء بالله خليفة على نفزة. ووُصف هذا الرجل بأنّه "رجل مليح في ذاته ولم يقع منه عيب وحاله في الكسب...كان ولّى خطّة المشيخه على فريق من اخوته قليلين، ولمّا وقع انتخاب مشايخ نفزة منذ 3 أعوام أُخّر المذكور عن خطّته لا لذنب صدر منه بل لعجزه عن القيام بواجب الخدمة ولكونه عيّي في النطق مع قلّة فهمه للنوازل...فإن كان المراد بولايته خطّة فإنّه لا يقوم بها للأسباب المشروحة"[52]. ورغم هذه التحفّظات والمخاوف، فقد تمّت "ولاية المدّعو الحاج علي بن جاء بالله النفزي خليفة على عرش نفزة"[53].

لم يحتمل الخليفة الجديد ضغوطات توازن القوّة في نفزة، توازن لُبّ رحاه عائلة بوريال. أرسل الخليفة رسالة إلى عامل باجة بتاريخ 19 جويلية 1888 يُعلمه فيها عن عجزه عن تسيير الخلافة قائلا أنّ "وظيفتي خليفة عرش نفزة عجزت عنها ولا لي قدرة عن خدمتها، نطلب فضلك قبول استعفائي من الخدمة وخطّة الخلافة"[54].

وأرسل الوزير الأكبر مكتوبا إلى عامل باجة بتاريخ 17 جويلية 1888 ذكر فيه أنّ "الحاج علي بن جاء بالله خليفتهم بعرش نفزة غير معتن بالقيام بواجبات خطّته لعجزه، وقد نشأ عن ذلك تخلّد جانب وافر من البقايا من تساهله وعدم استعماله الحزم في تحريض المشايخ على استخلاصها، وبمقتضاه طلب اعفاءه"، وطلب الوزير تعيين الشيخ هلال بن محمد النفزي (ابن بوريال) عوض الحاج علي، "كما صدر الاذن العلي بإعفاء الشيخ هلال المذكور عن مشيخته...التي كانت لنظره حيث لا يتيسّر إبقاء وظيفتين بيد نفر واحده"[55]. اضطرّت السلطة الفرنسيّة إلى الاستعانة مجدّدا بعائلة بوريال لأسباب واضحة، وأهمّها السلطة الأدبيّة والمادية التي تتمتّع بها العائلة سهّلت عليها تاريخيّا جمع الضرائب من السكّان مع القدرة على استعمال "الحزم" عند الحاجة، عكس الخليفة الجديد. ولهذا تمّ الإعلان عن "ولاية الأجل هلال بن محمد النفزي خليفة على عرش نفزة"[56]. وقد عُرف عن الخليفة الجديد كثرة شربه للخمر[57]. وتُبرز وثيقة أخرى أسباب الالتجاء لعائلة بوريال، فالخليفة المعزول "ليس مرتكب للحزم وغالب المشايخ لا يمتثلون قوله لأنه غير معتبر عندهم"، وتمّت تولية الشيخ هلال بسبب "اجتهاده في الخدمة وحزمه في خلاص مطالب الدولة"[58].

تواصل تذمّر أهالي نفزة من عائلة بوريال، وهذه المرّة من الابن هلال بوريال الخليفة الجديد. فقد أرسل عدد من السكّان رسالة تشكّي إلى الوزير الأكبر بتاريخ 21 ماي 1895 بسبب سرقات مالية وعنف وابتزاز[59]. ووردت على الوزارة الكبرى شكاية أخرى من أهالي نفزة بتاريخ 21 أفريل 1895 لنفس الأسباب السابقة، حيث افتكّ الخليفة 8 دورو من عند رجل لأنّه ذهب يتسوّق من سوق ماكنه "مع وجود سوق بالعمل يمكّنه أن يشتري منه ما يحتاج إليه"[60]. وأرسل ميعاد نفزة رسالة إلى الوزير الأكبر بوعتور بتاريخ 5 ماي 1895 يشتكي فيها من الشيخ هلال قائلين: "ضرّنا الخليفة...ونحن قاعدين على بيوتنا وأولادنا كما تعلم حال العربي، وكل تاجر تجارته حاله ونحن العرب تجارتنا صحّة أبداننا...وليس عندنا حتى درهم. ونحن يا سيّدي إذا ظهر لكم شيء فينا كمّلنا على أبناءنا المرابيط نريد نسقات من حبس الدولة...تطلق سراح مرابطنا، ونحب نرحل إلى وطن ماطر...أبناء عمّنا تحت السجن ونحن متوقّفون"[61].

بذل الخليفة هلال جهدا كبيرا في منع رسائل أهالي نفزة من الوصول إلى الوزارة الكبرى، بل منع المشتكين من السفر إلى الحاضرة تونس، وهدّدهم وسجن أقاربهم، فقد ورد في أحد الوثائق على لسان متضرّرين من تصرّفات الخليفة أنّه "كلّنا قادمين إلى السيادة نشتكوا...لكن الذي قدم لكم وصل ومنع، والذي تخلّف عن القدوم عيّن له الخليفة هلال المذكور السبايسي وحصرنا نفر بعد نفر وعمل علينا عسّة، الذي سمع به قادم لكم يسجنه في السّجن ويُخطّيه خطيّة"[62].

وأُجبر عدد من الأهالي نفزة على الالتجاء إلى المقيم العام الفرنسي، وقد ورد في أحد رسائلهم له: "الوزير الأكبر بدولة فرنسا الجمهورية المقيم بحاضرة التونسية...كان سالف التاريخ متخلّف علينا محمد صالح شهر الأطرش متهنّين (الهناء) مرتاحين كيف الأعراش. وكيف توفّي محمد صالح المذكور رجع علينا محمد بوريال عمل فينا العيب الكثير...بعد ذلك اجتمعنا العرش كلّه وقدمنا إلى الوزارة بتونس واشتكينا إلى الدولة الفرنسيّة التونسيّة وقُبلوا شكايتنا وعزلوه علينا. بعد ذلك باعْ وشرى (أي قدّم الرشاوى) فينا محمد بوريال مع العمل بباجة ورجّعوا علينا ابنه هلال بن محمد بن بوريال وتمكّن بعرشنا بالخسائر والسجن وأخذ مالنا وأرزاقنا...رجع إلى الدّين الذي عنده زوجه مليحه (أي زوجة جميلة) فكّها (افتكّها) إلى زوجها...قدمنا إلى باجه نشتكوا للعمّال بما جرا بينا لمّا رجعوا علينا بالضرب والسجن واعملوا فينا حجج بالباطل"[63].

تُبرز لنا هذه الوثيقة معطيات مهمّة. فقد تمكّنت عائلة وبريال بكامل خلافة نفزة بعد وفاة المنافس القويّ محمد صالح الأطرش (القاطن بعرش الحبابة). ونتبيّن أيضا دور الرشوة والقدرات المالية في حيازة منصب الخلافة، وهذا الذي قام به محمد بوريال تدعيما لابنه هلال. كما مارس خليفة نفزة أنواع متعدّدة من الظلم تجاه السكان مثل أخذ مالهم وأرزاقهم وسجنهم وافتكاك زوجاتهم. والمُعطى الأخطر الذي قدّمه المشتكون هو

اتّهامهم لعامل باجة بالتستّر على أفعال خليفة نفزة. وهذه المعطيات تؤكّدها وثيقة أخرى مهمّة، فقد أرسل عرش نفزة رسالة إلى علي باي يتشكّون من الخليفة هلال قائلين أنّه "عمل في عرشنا الضروره (أي المضرّة)، الذي وقعت في عرشنا ليس قعت عند أحد، عمل فينا عمل لا يرضاه الله تعالى ولا الدولة العليّة...نحّتوه علينا (أي عزلتم والده محمد بوريال)، بعد ذلك باع وشرى فينا الدراهم الكثيرة مع العمّال (الوالد محمد بوريال قدّم رشوة إلى عامل باجة) ورجّع ابنه هلال...الخليفة هلال والكاهية سي علي الجويني خرج إلى بلادنا وتمكّن بينا وخسّرونا وعمل علينا خطيّة كثيرة"[64]. كما أردف عرش نفزة تظلمه بإرساله مكتوب تظلّم إلى "الكاتب العام بدولة التونسية"[65].

أبرز عدد من سكّان نفزة كرههم وحقدهم للخليفة مثل حالة علي بن نعيمي النفزي من أولاد هويمل الذي أرسل مكتوبا إلى الوزير الأكبر بتاريخ 23 ماي 1895 ذكر فيه أنّ له "ابنا اسمه محمدً...توجّه من بيتي الكائن بهنشير الهريس بجبل الديس عمل نفزة إلى بلد باجة ليبيع جانب صوف فقدّر الله عليه بالموت..." فمنعه الخليفة هلال وعمّار بن بوخريص شيخ أولاد هويمل من دفنه، وبقي 3 أيام وهو "مسجّى بالموضع الذي مات به حتى تفجّر لحمه دما ولم يسلّماه لي إلاّ ما أخذا منّي 14 دورو و4 فرنكا وثورا"[66].

أثارت كلّ هذه الشكايات الوزارة الكبرى التي أرسلت مكتوبا إلى عامل باجة تستفسر فيه عن حالة خليفة نفزة ذاكرة أنّ "قدم أنفار كثيرون في المدة الفارطة من عرش نفزة بقصد شكاية بخليفتهم...نبّه عليهم بالرّجوع لعرشهم فأجابوا سجن الخليفة إيّاهم عند وصولهم، ولازالوا بالحاضرة"[67]. وورد في رسالة من عرش نفزة إلى الوزير الأكبر أن والد الخليفة محمد بوريال ذهب إلى المشتكين وقال لهم أن يتراجعوا عن شكايتهم إلى الوزارة ويمتنعوا عن الذهاب إلى الحاضرة تونس ويُرجع لهم أرزاقهم ويُعوّضهم كل خسائرهم[68].

وصلت شكايات كثيرة إلى المراقب المدني بباجة ضدّ خليفة نفزة. وقد حرّر تقريرا وعرضه على الباي، وبعدها صدر قرار عليّ بعزل الخليفة هلال، مع صدر الإذن إلى العامل بانتخاب خليفة مكانه[69]. وقد تعاملت السلطة الاستعماريّة بدقّة مع ملف الخليفة. فهي لم تهتمّ بالفساد المالي للخليفة وغضّت الطرف عنه، مع وعيها أنّ مُجمل عرش نفزة رافض لوجود هلال في منصب الخلافة، أي "حيث اجتمع جميع العرش على التشكّي بالخليفة فإن إبقاءه بوظيفته ينشأ منه تحيّر"، ولكن حرصت فرنسا من ناحية أخرى على عدم إبراز انصياعها لرغبة الأهالي لكي "لا يُثبت لدى أهالي نفزة أن تشكّيهم وقع له اعتبار تام لدى الوزارة"، كما أكّد المراقب المدني بباجة على أهمية عدم إهانة عائلة الخليفة "مراعات لعايلته التي لها اعتبار بنفزة"[70].

لم تستسلم عائلة بوريال للأمر الواقع، فقد ذكر عدد من أهالي نفزة في أحد رسائلهم إلى الوزارة الكبرى أن هلال وأبيه محمد نشروا أخبارا في نفزة وبين "الجباليّة"، مستغلّين كونهم "يجدّ في عقولهم كل شيء" أي يُصدّقون كل رواية، مفادها أنّ الخلافة مصيرها الرجوع إلى عائلة بوريال. كما قامت عائلة بوريال بتسريب أخبار أخرى بالطرقات وبالأسواق تُفيد أن الدولة سوف تُسلّم الخلافة إلى أبناء عمّهم[71]. وسُمع محمد بوريال والد الخليفة المعزول هلال يقول في السوق الأسبوعيّة (يوم الأربعاء) أنّه جلب من تونس قرارا بتعيين ابن أخيه خليفة على نفزة[72]. واتّبعت عائلة بوريال أساليب أخرى لمحالة استرجاع الهلافة، فقد أرسل هلال رسالة إلى الكاتب العام يُعلمه فيها أنّ مُجمل سكان باجة وطبرقة من الفرنسيين أي "المعمّرين" والعمّال (في المناصب والمشاريع العامة مثل السكك الحديدية والجسور) و"أعيان عرش نفزة" طلبوا جميعهم إرجاعه خليفة على نفزة، وأضاف هلال في السطر الأخير من الرسالة "ترجيعنا خليفة على عرشنا المذكور على مقتضى مطالب الفرنسيون والعرش المذكور"[73].

لم تسلم عائلة بوريال من تشكّي السكّان حتّى بعد عزلهم عن الخلافة، فقد وردت رسالة تظلّم على الوزارة الكبرى تضمّنت معلومات عن "نهب" الخليفة السابق لأرزاق النّاس، بل أن عائلة بوريال "صارت ذا رفاهيّة" وتملّكت أجنّة وأراضٍ وأبنية بسبب فسادهم وظلمهم، فهذه العائلة جمعت ثورة لم يقدر عليها الخلفاء السابقين ولا حتّى قيّاد باجة[74].

وأرسل الخليفة المعزول هلال رسالة إلى "السيّد بيرج Beerj مدير أقسام العدليّة بالوزارة السامية" رسالة تظلّم من عامل باجة علي الجويني بسبب حرمانه من مرتّبه مدّة خلافته على نفزة، كما أنّه يطلب من العامل أن يدفع له دينا قدره 600 فرنك وعددا من الأبقار. وقال هلال أن العامل حثّ عددا من شيوخ نفزة للتشكّي منه لدى الدولة[75]. وتقدّم لنا هذه الوثيقة معطيات مهمّة حول علاقة عامل باجة بخليفة نفزة خاصة مصالحهم ومعاملاتهم المالية المتبادلة، وهذا ما يُنتج مصالح سياسيّة ويُساهم في تشكيل شبكات مصالح ونفوذ.

وتُخبرنا رسالة حرّرها تسعة شيوخ من نفزة بتاريخ 23 جانفي 1897 إلى الوزارة الكبرى أنّ هلال بن محمد بوريال الخليفة المعزول أرسل خمسة رجال بخيولهم "ساعين بالفساد في عرشهم" لنشر أخبار أن هلال تلقّى إذنا من المراقب المدني بباجة للرجوع إلى منصب الخلافة[76]. وأشاع الرجال الخمسة أخبارا تُفيد بأنّ "هلال...سيرجع خيلفة...بسبب ذلك حصل تشويش بالعرش وتعطيل في خلاص المطالب"[77]. وورد في وثيقة أخرى أنّ هؤلاء الرجال أرسلهم هلال بن محمد بوريال "يطوفوا على أهالي العرش...ويعلمونهم بالتوجّه لباجة بقصد ترجيع المكرم هلال المذكور للخلافة على العرش"[78]. وسئل أحد الرجال الخمسة "هل له علاقة مع هلال"، ولماذا يُدعّمه، فأجاب بأنّه جدير بالخلافة لأنّه "عنيّ" و"يُضيّف (أي يستضيفهم في منزله

ويُكرمهم) النّاس"[79]. وعرّفتنا الوثائق بمهنة أحد الرجال الخمسة وهو الرجل بلقاسم بن العسكري "أمين المعاش بسوق الأربعاء وفلاّح بنفزة"[80]. ولا يخفى علينا هنا أهمية وظيفة أمين سوق المعاش، خاصة بتشابك علاقاته مع مجمل النّاس معرفته بهم وقدرته على الاقناع وتقديم الحجّة. فقد احتلّت السوق الأسبوعيّة موضعا مركزيّا لفرض الهيمنة والسلطة وإنفاذ المصالح وتشكيل العلاقات والرأي العام، فمن يُسيطر عليها يتمكّن من تدعيم مركزه ومصالحه. ولم يكن إذا من الصدفة أن عائلة بوريال تحالفت مع أمين سوق المعاش في محاولتها استرجاع منصب الخلافة[81].

استمرّت عائلة بوريال في حماية تاريخ العائلة ذو الذاكرة المخزنيّة. فقد وردت على الوزارة الكبرى وثيقة بتاريخ 21 أكتوبر 1896 مُمضاة من 127 رجلا من عرش نفزة يطلبون فيها "أن يرجع علينا خليفتنا كان سي هلال بن محمد بوريال لأنّه هو الذي يصلح بنا...لم يعمل معنا إلاّ الخير رجعنا كلّنا على من تشكّى بالغرض وهم بعض همّيل (أي الأراذل) نفزه ندموا على ما صدر منهم...يطلبوا من فضلكم الكريم مع جميع الأجانب الفرسانيين الذين بعملنا وبالجهات ترجيعه علينا خليفة...لأنه (أي هلال) عارف بأحوال بلادنا"[82]. استخدم هلال في هذه المناورة أسلوب التحقير من خصومه عبر وصفهم بعبارة "همّيل" أي الأراذل. كما أبرز محررو الطلب أن فرنسيّي نفزة راغبين في عودة هلال، هذا إلى جانب المعرفة الدقيقة للخليفة السابق بواقع نفزة وبسكّانها. ورغم خسارة خلافة نفزة إلاّ أن عائلة بوريال حافظت على مشيخة أولاد بوعلي، فقد ظلّ كبير العائلة محمد بوريال "شيخ أولاد بوعلي"[83].

5. الانتقال المتعثّر من الخليفة/العائلة إلى الخليفة/الموظّف:

بحثت السلطة الفرنسية عن معوّض مناسب لعائلة بوريال المتنفّذة، وقد راهنت الإدارة الفرنسية على استراتيجيّة تعيين خليفة نفزة من خارج المنطقة ومن غير أهلها. فقد عُيّن الشاوش بوجق باجة "الحاج محمد صالح بن علي بن خميس المقيم الآن بعرش نفزة منذ 5 أشهر فارطة"[84]. وقد ورد في وثيقة أخرى قرار تعيين محمد صالح بن خميس الباجي خليفة على نفزة[85].

رشّحت السلطة عدّة أسماء لمنصب خليفة نفزة، مثل حالة "محمد بن العربي النفزي شيخ المساعدية"، ولكن أُزيح الاسم بسبب عجزه "عن القيام بخطّة الخلافة لكبر سنّه"، ووقع الاختيار على الشيخ عماره بن عبد الله شيخ النصف الثاني من أولاد هويمل بسبب توفّره "على شروط الأهلية فيه مع حزمه وديانته وسيرته الحسنة مع العموم"[86]. ودوّن المراقب المدني بباجة "أن النفر (أي الخليفة) الذي عيّنه العامل هو صغير السنّ قويّ البنية ذكي للغاية وهو صالح للغاية لهاته الخطّة الصعيبة (أي الصعبة)"، وعيّن "خليفة نفزة من الرتبة

الخامسة". وأكّد المراقب المدني أهميّة تعيين خليفة على نفزة يكون "شاب حازم مع الفطنة"[87]. وقد عُيّن عمار بن عبد الله خليفة في 12 جانفي 1895. ولكن لم يتجاوز تعيين الخليفة عمّار على نفزة أكثر من سنة واحدة، فقد أثبتت دائرة الاختصاصات الفساد المالي للخليفة وعمله بالتهريب، فتم عزله وسجنه ثمانية أيّام[88].

كيف يفهم الفرنسيون وظيفة الخليفة؟ وما علاقة ذلك بتوجّه الإدارة الفرنسية نحو تعيين خليفة من خارج نفزة؟ ورد في أحد التقارير أنّ "الخليفة إنّما جُعل لفصل النوازل المحليّة وليخفّف على العامل وليكون نائبا له في جميع النوازل الخفيفة بشرط إعلام العامل...أن يكون ذا صدق، أن يراقب أمر الكنتره (التهريب) وأن يسعى لرفع الشقاق بين ماكنه ونفزة (أي فرض الأمن والتهدئة pacification بين العروش والمشيخات)...وأن يكون مُعينا للفرنسيين المقيمين أو المارّين بالمكان"، ومن المهمّ أن يكون الخليفة من خارج العرش لكي لا يميل لصالح عرش على حساب آخر، أو لكي لا يستقوي على الدولة بعصبيّة قوم أو أهل وعائلة، وأيضا لكي "لا يخشى على ضياع منافع العمل العامّة إذ إنّه لا مدخل له فيها". هنا تحصل الفائدة في تعيين خليفة من خارج نفزة، فاقد للأهل والعشيرة وليس له مصالح ورزق وثروات عقارية ومادية بالمكان[89].

برزت آراء عديدة في مسألة اختيار الخليفة المناسب والشيخ المناسب في ظلّ توازن قوّة دقيق بين المقيم العام بالعاصمة (الفرنسي) والمراقب المدني بباجة (فرنسي) وعامل باجة (تونسي). قال المراقب المدني بباجة Klepper أن القائد يريد دائما من المقيم العام أن يوافق على رغباته، وكانوا دائما يتخالفون مع بعضهم في مسألة تعيين الشيوخ. وأبرز العامل أنّه من المهمّ أن يتمّ اختيار الشيخ استنادا إلى ثروته، ولكن الأهمّ استنادا إلى كفاءته الإداريّة وذكاءه ونحا في فترة، كما أشار العامل، إلى حاجتنا إل إبراز أحقيّة تواجد الاستعمار وتجنّب السلبيات التي وجدت قبل تأسيس الحماية. وقد أبرز المراقب خلافه العميق مع قائد باجة الشاذلي بن فرحات خليفة علي الجويني في مسألة تعيين الشيوخ ممّا عطّل تعيين عدد كبير منهم وبقاء مشيخات شاغرة. وقد أبرز المراقب فرحه وثقته في شيخ نفزة[90].

كما أبرز المراقب المدني بباجة أن نفزة تنعم بالأمن والراحة تحت القيادة الذكيّة للحاج بن خميس، بعد عزل الشيخ محمد بوريال والد الخليفة السابق هلال، وهذه العائلة فهمت أخيرا أنها لا يمكن لها أن تشكّل بنفسها وحسب رغبتها الخريطة القانونيّة للمدينة، وبابتعاد هذه العائلة عن الحكم فإن كلّ المنطقة بأمان. وفي نفزة لاحظ العامل أن عددا كبيرا من الأوروبيين المشتغلين بالمناجم والغابات يعيشون في توافق مع الأهالي. وأبرز المراقب إجمالا أن موقف أهالي عمل باجة تجاه الأوروبيين لا يدلّ على كره يمكن أن يؤدّي إلى صدامات[91].

راهنت فرنسا على تعيين خليفة من خارج نفزة لفقدانها الثقة بالأهالي، وتوجّسها من أعيان المنطقة، ورغبتها في التعويل على أعوان دولة وظيفيّين. أبرزت لنا رسالة مهمّة من عامل باجة الشاذلي بن فرحات إلى الوزير الأكبر بوعتور مُجمل الهواجس السابقة، حيث سجّل العامل شكواه من رفض أهل نفزة إعلام الدولة بنوازلهم قائلا: "نعم ربّما أمكن لنا أن نراقب أمور التسجيلات من دفاتر العدول كل شهر مثلا، لكن...الغرض الأصلي بذلك التحجير هو تعليم أهالي العمل أجمع برفع تظلّماتهم وما يطري عليهم من النوازل لمركز العمل وهو أمر معدوم أمره هنا بالمرّة حتى صار من أمثال العامّة هنا: النفزي كيف العتروس نسله وسيّبه يدخل الجبل، وقد لاحظت حقيقة ذلك، فإن قلّة نوازل العمل الباجي لمن قابلها بنوازل العمل الكافي...مع كثرة سرقة الحيوانات بنفزة خاصّة لوجودها بين عرش مقعد وماكنه نسبة لفساد ومركز السرايق أمر معتبر"[92]. كما تشكّي المراقب المدني من "تكاثر وقوع القتل بنفزة"، وتقرّر "توبيخ الخليفة لعدم احتياطه وكثرة وقوع الجنايات بترابه"[93]. ووردت وثيقة أخرى على الوزارة الكبرى تضمّنت أخبارا عن "قلّة الأمن العام بجهة نفزة وتكاثر وقوع نوازل القتل فيها بحدّ غير مناسب"[94].

عجز الخليفة الحاج محمد صالح بن علي بن خميس العوادي، وهو "من سكّان باجة"، على السيطرة على خلافة نفزة، وطلب من الدولة إعفاءه من مهامّه بعد أن "ادّعى العجز عن القيام بواجبات خطّة الخلافة لمرض حلّ"[95]. وقد أرادت عائلة بوريال الرجوع مرّة أخرى للأضواء، لكن بطريقة غير مباشرة. فقد رشّحت تعيين، إلى جانب عدد كبير من شيوخ نفزة، الشيخ ونّاس بن عمّار[96]. وقد تمّ انتخاب الشيخ ونّاس بن عمّار بن منصور شيخ الحبابة خليفة على نفزة رغم رفض الوزير الأكبر لهذا التعيين[97].

لم يفي الشيخ ونّاس بوعده للمراقب المدني بعدم مضرّة النّاس. فقد وردت شكاية على الوزير الأكبر محمد العزيز بوعتّور من عدد من أهالي نفزة بعد أسبوع فقط من تعيينه خليفة، بتاريخ 6 أكتوبر 1902، تُفيد بأنّه توجّه إلى السوق الأسبوعية بنفزة "وسجن بعض أنفار" وخسّرهم في أموال لهم[98]. وعاش الخليفة الجديد مصاعب كثيرة في مهنته. فقد تشاجر مع عدد من المعمّرين الفرنسيين بنفزة (3 فرنسيي) بسبب رفضه بيع حصان لهم، وقد تعرّض للسبّ والشتم "تارة بالعربي وتارة بالفرنسي وأرادوا الهجوم عليّ بقصد الضرب"[99]. وقد قُدّم هؤلاء الفرنسيون الثلاثة للمحاكمة[100]. كما تورّط الخليفة ونّاس في التستّر على جريمة قتل والانتفاع من ذلك. فقد قتل أحد الأهالي امرأة، ودفنها أهلها ولم يتمّ إعلام السلطات بذلك. و"بعد 6 أيّام أعلمت الحكومة بباجة بذلك بطريق غير رسمي. وأثبت البحث الذي أجراه خليفة باجة أن يوم الدفن باعت عائلة القاتل فرسا وبقرة وثورا بثمن جملته 700 فرنك.، قُسمت فيما يظهر بين الصبايحي والخليفة بنفزة وكبير الدوّار (دوّار المساتريّة: الدوّار هو العرش)"[101].

كما أبدى عامل باجة تذمّرا من طريقة عمل خليفة نفزة، وقد أرسل رسالة إلى الوزير الأكبر ذكر فيها أنّه "لمّا باشرت العمل وجدت الخليفة (وناس بن عمار)...على غاية من التراخي في الخدمة...تبيّن أن التقصير سجيّة فيه...وحصل لي التعب الكبير، فزيادة على كون المركز صعب وبعيد (أي نفزة) من إدارة العمل، لم يجب هذا الخليفة عمّا يُكاتب في حقّه إلا القليل وبعد تكبّر...لاسيما في مسائل تنفيذ الأحكام الراجعة لصندوق الدولة...وأخيرا صار الأمر أعظم وأقطع بأن آل لإخفاء قتل الأنفس واللصوص، فتارة لمنفعة مالية وأخرى لقرابة"[102]. قدّم العامل في هذه الوثيقة تهما خطيرة تجاه الخليفة، فهو لم مقصّر ومتراخ خاصة في مسألة جمع الضرائب[103]، كما أنّه تورّط في التستّر على جرائم قتل وسرقة منتفعا من ذلك ماديّا أو حماية لأحد أقاربه.

قرّرت السلطة عزل الخليفة ونّاس بعد تورّطه في أشكال فساد عديدة وبسبب "مما هو عليه من سوء السيرة...صدر الاذن العليّ بتأخيره وانتخاب من يصلح للخلافة"[104]. وقد بقيت خلافة نفزة شاغرة مدّة طويلة إلى أواخر سنة 1908[105]. وتُبرز لنا الوثائق محاولة فرنسا تغيير نمط تعيين الخليفة في نفزة مع بداية القرن العشرين. فقد بقيت خلافة نفزة شاغرة لمدّة طويلة إلى جانب أربعة مشيخات أخرى، ولم تُخفي فرنسا حيرتها من طريقة الاختيار والشخص المُختار[106].

فرضت مسألة تأخّر تعيين الخلفاء اشكاليّات إداريّة على السلطة الفرنسيّة. ولهذا فقد صدر قرار بتاريخ 18 أفريل 1907 يقتضي "أنّ كل مشيخة شاغرة لأي سبب من الأسباب يجب أن تُناط عهدتها لأقرب خليفة لها، وعند عدم وجود خليفة بالعمل فإنّ المشيخة الشاغرة تُناط عهدتها لأحد مشايخ التراب المجاورين لها مع تفضيل الأقدم في الوظيفة عن غيره"، ويجب أن يكون الخليفة الوقتي "عارفا لأحوال قومه كما تفهمه عبارة الأقرب"[107].

بقيت خلافة نفزة شاغرة تقريبا لمدّة ثلاثة سنوات، ويبرز عجز السلطة الفرنسية على إيجاد خليفة مناسب لأهميّة المنطقة جغرافيّا ومنجميّا وديمغرافيّا (لاحتوائها على عدد كبير من المعمّرين) وصعوبة السيطرة عليها، وخاصّة لطبيعة التوازنات العائلية واحتدام التنافس بين أصحاب النّفوذ والمكانة في نفزة. فقد أخبر الآلاي أمين محمد حيدر عامل باجة في رسالة له إلى الوزير الأكبر يوسف جعيّط بتاريخ 21 أكتوبر 1908 أنّ خلافة نفزة بقيت شاغرة "من أواخر عام 1905"، وقد تبيّن عجز الخليفة الوقتي المُعيّن (الطبوبي بن خضر شيخ بني سعيد) إلى درجة أنّ "السرقات والجرائم صارت كثيرة". وقد أشار العامل في رسالته أنّ التطوّر العمراني في جهة نفزة حيث "لازالت في التقدّم لكثرة المعمّرين بها، وستمرّ السكّة الحديديّة بها في

القريب العاجل". وقد قرّر أخيرا السلطة الفرنسيّة " انتخاب خليفة أجنبي عن الفرقة المذكورة يكون ذو سلطة وحزم"، واقترح المراقب المجني بباجة لسم الحاج علي بن الحاج المختار شيخ الزواغه وأولاد خضر"[108].

أثار خيار تعيين الحاج علي بن الحاج مختار لغطا ونقاشا في كواليس الإدارة الاستعماريّة. فقد أرسل أحد المُخبرين ويُسمّى محمد صالح بن علي من باجة رسالة إلى الوزير المفوّض والكاتب العام بالدولة التونسية ذكر فيها أنّ عامل باجة مريض بأحد مستشفيات تونس منذ 3 أشهر

قام المراقب المجني بباجة بفرض اسم الحاج علي كرها على العامل بالاستعانة بمُترجِمه محمد قدّور. وقد أخذ المترجم على هذه الخدمة أربعة آلاف فرنك من أبرز مدعّمي ترشّح الحاج علي وهو التاجر اليهودي المقيم بباجة إبراهيم الطبوبي (المترشّح للخلافة نفسه أخذ 1700 فرنك من اليهودي نفسه). وأضاف المُخبر أنّ "الحاج علي المذكور هو انسان لا يقرأ ولا يكتب وأوّل صناعته بباجة حدّادا ولا يعرف من الخدمة إلا اسمه إلا أنّه أولّ جاسوس للمراقب (المراقب المدني بباجة)، وكلّ ما يبلغه له فهو كذب وسفه...وهو أوّل سبب الفتنة بينه (أي المراقب) وبين الحاج محمد بن خليفة". كما أخبر المُخبر أن المشايخ الخمسة من نفزة (من مدعّمي ترشّح الحاج علي) أخذ كلّ منهم 300 فرنك "والعامل لا يعلم شيئا". وقال المّخبر أن المراقب المدني بباجة هو أصل كلّ المشاكل، خاصة وأنّ عامل باجة (محمد حيدر) الجديد أصلح البلاد وقطع الرشوة، عكس رغبات منافسه المراقب المدني[109]. وقد مثّلت مسألة تعيين خليفة نفزة أحد أوجه الصراع والتنافس بين العامل والمراقب المدني، كل منهم يريد وضع حليف في المنصب. ورغم كل هذه الشبهات، فقد تمّ تعيين الحاج علي بن الحاج مختار خليفة على نفزة في 5 نوفمبر 1908[110].

أثارت شخصيّة الخليفة الجديد صراعا محتدما بنفزة بين مراكز نفوذ متعدّدة. فقد اشتكى مثلا عدد من المعمّرين الفرنسيين بالخليفة، وقد دافع عنه المراقب المدني Klepper ونفى كلّ التهم[111]. كما سعى الخليفة الحاج علي بن مختار إلى افتكاك زوجة الرجل يوسف بن عمر الباجي وهذه المرأة "لها قريبة متزوّج بها محمد بن علي المصري من تبّاع مولانا الأعزّ سيدي محمد الحبيب باي الأمحال"[112]. وبالمقابل تلقّى الخليفة الثناء من رؤساءه في العمل. فقد أرسلت الوزارة الكبرى مكتوبا إلى عامل باجة محمد صالح البكّوش ذكرت فيه أنّ خليفة نفزة " قايم (قائم) بواجبات وظيفته على الوجه المطلوب"، وصدر الأمر بترقيته إلى "الرتبة الثالثة"[113]. كما نال الخليفة الشكر من عامل باجة باعتبار أنّ "سعيه مشكور لدى ساير طبقات السكّان من معمّرين وأهالي"[114]. كما طلب العامل في 27 أوت 1917 ترقية الخليفة إلى الرتبة الثانية[115]. وتمت الموافقة على الطلب في 13 سبتمبر 1917[116]. وقد طرح عامل باجة محمد صالح البكّوش مرة أخرى على الوزير الأكبر مسألة ترقية الخليفة إلى الرتبة الأولى في 19 جويلية 1919[117].

تقدّم لنا وثيقة بتاريخ 19 ماي 1920 معلومات مهمّة عن شخصيّة الخليفة الحاج علي بن مختار، هذه الشخصيّة الغريبة عن نفزة والتي احتكرت منصب الخلافة بطريقة لافتة لسنوات طويلة وعصيبة (منها سنوات الحرب العالمية الأولى). فقد طلب المقيم العام الفرنسي من المراقب المدني مدّه بمعلومات ضافية على الخليفة وطبيعة علاقاته ومصادر ثروته، وكان جواب المراقب المدني أن أصل الخليفة من "نفات" وعائلته مقيمة بباجة منذ 3 أو 4 أجيال وهم حدّاده، ولديهم هنشير (قطعة الأرض الكبيرة) محبّس عليهم باسم هنشير الحداده، والحاج علي تاجر بالخشب والحديد وله علاقات مع يهودي باجي معروف حيث استفاد منه كثيرا. والخليفة لديه 3 إخوة أحدهم خليفة على زواغه و3 اخوات. ومن أملاكهم هنشير يسمّى "هنشير البكّوش" ومنذ 8 أو 9 أعوام اشترى مع اخوته أرضا مساحتها 45 هكتارا بجانب جسر تراغان. ومنذ 11 سنة بنى منزلا بنفزة حيث يسكن وفندقا ودكاكين ويربح من هذه العقارات 7000 فرنك سنويّا. واشترى (خلال زمن كتابة التقرير) في نفزة "هنشير رينار" ب50 ألف فرنك. واشترى من السيّدة Lelong أملاكها وهي هنشير أساسا ب230 ألف فرنك. وقد بيّن المراقب المدني دفاعا واضحا على الخليفة حيث أبرز أنه مجتهد في عمل الفلاحة ومجدّد كما أنّ الأخيرة كان الحصاد وفيرا والأسعار مرتفعة. وقد عيّن سابقا الحاج علي في 9 أفريل 1902 شيخا على وادي الزرقة، وشيخا على زواغه في 9 جوان 1904. وقد أبرز المراقب المدني أن جهة نفزة وأهاليها يعتمدون أساسا على سرقة الماشية وإخفاءها وعلى "البشاره"، مع كثافة سكانية استثنائية، وقد لعب الخليفة دورا بارزا في هذا المكان الصعب. وقد كان تعامله مثالي مع المعمّرين. كما أبرز المراقب المدني فرحه بوجود الخليفة بنفزة رغم أنّه لا يتكلّم الفرنسية، وهو يستطيع أن يكون قائدا جيّدا Un bon Caid لقبائل مثل أولاد عيار وجلاص وغيرهم[118].

بدأت الإدارة الفرنسية، مباشرة بعد الحرب العالمية الأولى، تتوجّس من خليفة نفزة بعد شغله لهذا المنصب لمدّة 14 سنة. فقد أبرز المقيم العام في أحد تقاريره شكوكا حول مصادر ثروة الخليفة[119]. وقد دافع الخليفة على نفسه في رسالة له أرسلها إلى الكاتب للحكومة يدافع فيها عن نفسه قائلا: "إنّي تقلّبت في خدمة الحكومة منذ ما يقرب من 20 سنة...في 5 نوفمبر 1908 أنعمت عليّ الحضرة العلية بخطّة خليفة...بنفزة...إني في الرابعة عشر سنة في وظيف الخلافة بالجبل الأبيض". وقد طلب الخليفة من السلطة ترقيته إلى عامل ونقله من خلافة نفسه، بتعلّة "رداءة" طقس المدينة، وقد قال "أرغب في سامي الجناب مكافأتي على ذلك وترقيتي لخطّة عامل"[120].

بقي الخليفة في منصبه بعد أزمة ما بعد الحرب العالمية الأولى. وقد تعدّدت شكاوي أهل نفزة من سياسات الخليفة بسبب أنّ "الحقوق تُباع عند بالدراهم (اتّهم بالرشوة)"[121]. وأرسل عدد من أهل نفزة رسالة تظلّم

بالخليفة إلى الوزارة الكبرى قائلين أن هذا الخليفة ظلّ في "عرش نفزة...حتى الآن تقريبا 17 سنة ونحن في أشد الظلم والكرب العظيم...ثروة المذكور تُغني عن جميع الدلايل (الأدلّة)"[122]. وقد حافظ خليفة نفزة على دعم عدد من أعوان الدولة الفرنسيين. فقد قدّم المراقب المدني بباجة شارل مانشيكور Charles Monchicourt تقريرا حول ثروة الخليفة مُبيّنا فيه إنّه جمع ثروته بسبب حسن تعامله وحكمة تصرّفه في ممتلكاته[123]. وقد تقدّم "المدير العام للخلافة والتجارة والاستعمار" بالشكر لخليفة نفزة "على إجراء الاحتياطات المتّخذة لإتمام جميع الخفّاف على وفق المراد ولحراسة الغابات لحفظها من الحرائق"[124].

أبرز المراقب المدني بباجة استغرابا من كره أهالي نفزة لهذا الخليفة وقدّم في أحد تقاريره تفسيرات عديدة لهذا الكره. فسبب "الهرج الواقع ضدّ سي الحاج علي بن مختار منذ 16 سنة يظهر لي أن المتسبّب فيه أرباب الزوايا (مقامات الأولياء الصالحين)" خاصّة شيخ الرحمانية. خاصّة مع وجود علاقة متينة بين عامل باجة وشيخ الرحمانية وهذه العلاقة استغربها الأهالي والأوروبيون. ووصفت الوثيقة علاقة شيخ الزاوية بالعامل "حبيبه (أي شيخ الزاوية) ذا النفوذ" و"المنقادون لشيخهم والذين منهم مقدّمون وشوّاش واخوان الطريقة". واستنتج المراقب المدني تواطئ عامل باجة مع شيخ الزاوية، وقد سعى العامل إلى "تعويض الخليفة المذكور بمن هو أحزم منه"[125]. وعقّب المراقب المدني على اتّهام الخليفة المذكور "بقسمة المسروق مع سرّاق المواشي"، وقال أنّه زار نفزة أكثر من 50 مرة في 18 شهرا ولم يلاحظ أي تجاوز من قبل الخليفة وهو "من المستخدمين الأكثر اعتدالا" والمعمّرين (الفرنسيين) يشهدون على ذلك، و"غالب المتشكّكين من أرباب المناصب أو من أخوة الطريقة الرحمانية...فمنهم مشايخ مؤخّرُون (أي ساهم الخليفة في تأخيرهم وعزلهم) وأكثرهم سرّاق صدرت عليهم 4 أو 5 أحكام"، وقد نصح المراقب المدني بالتنبيه على شيخ الرحمانية محمد صالح "بلزوم السكنى بزاويته وعدم التدخّل في الأمور الإداريّة"، كما أوصى ب"زيادة المراقبة على إدارة خلافة نفزة والأمن العام". ورغم دفاعه على الخليفة إلاّ أنه أوصى بعزله في مدّة لا تتجاوز 18 شهرا و"تعويضه بشاب حازم للغاية عارف بأخلاق أهالي الجهة الشمالية ليقطع جرثومة البشارة (السرقة)"[126].

تعدّدت مراكز الضغط على الخليفة. فقد ذهب "عموم عرش نفزة" للتشكّي بالخليفة الحاج علي بن مختار بمدينة تونس، ولمّا رجعوا "إلى الجبل الأبيض وهو مركز نفزة" تلقّاهم الخليفة بالاستهزاء والوعيد المبطّن قائلا لهم "زيارة مقبولة، إني قاعد نترقّب لكم...ومحضّر لكم للضيفة (أي الضيافة)، وإذا تبقّوا لكم ناس الذين بهم عوارض الجنّ فقولوا لهم يمشوا يزوروا سيدي محرز مثلما زرتم أنتم...وإذا احتاجوا بالدراهم انسلّفهم (أي يُقدّم لهم سلفا)"[127]. وورد في وثيقة أخرى أنّ "كافّة أهالي متع عرش نفزة كبير وصغير ونسوان الذي زيد على 500 نفر من عمل باجة" اشتكوا بالخليفة[128]. وأعاد عدد من أهل نفزة شكواهم تجاه الخليفة قائلين أنّه

"لم ينتهي...من ظلمه...أرسل كاتبه وأمره بأن يصرخ البارود ليلا ووجّه التهمة على الفارّين من الأهالي (أي الفّارين من نفزة جرّاء ظلمه وعدد منهم توجّه إلى مدينة تونس)"[129].

ولمّا اشتدّ الخناق على الخليفة تقدّم برسالة إلى "مدير الداخليّة" يطلب نقله وترقيته إلى "كاهية طبرقه، حيث بلغه أنّ كاهية المكان يريد النقلة"[130]. بعد أن عُزل من منصب خليفة نفزة تمّت تولية الحاج علي بن الحاج مختار "خليفة شرفيّا بالمكان (نفزة) نظرا لسالف خدمته"[131].

6. خاتمة:

تبيّن لنا من خلال هذا المقال أنّ الموقع الجغرافي المتميّز لمدينة نفزة فرض نفسه على الإدارة الاستعماريّة، وجعل من نفزة عنصرا أساسيّا مُحرّكا لشبكة مصالح اقتصادية واجتماعيّة واتّصاليّة وسياسيّة أساسيّة للسلطة الحاكمة. (أنظر الصورة في الملحق)

ارتكز الوجود الاستعماري في البلاد التونسيّة على رغبة جامحة في استغلال ثروات البلاد الطبيعيّة وخاصة الثروة المنجميّة. احتوت نفزة وظهيرها الريفي على مواد منجميّة كثيرة أهمّها الزنك والرصاص، وهذا ما شجّع الإدارة الفرنسية على الاستثمار في البنية التحتيّة للمدينة وتغيير جغرافيّتها الجغرافيّة. فتم مدّ شبكة سكك حديدية مهمّة، وبناء الجسور والطرقات وتعبيد المسالك الريفيّة، وبعث مصالح البريد والهاتف والتيلغراف، إلى جانب تشجيع المعمّرين على السكنى والاستقرار والاستثمار في الجهة.

ساهما كلّ هذه العوامل في ترسيخ مكانة نفزة ضمن لبّ رحى السياسات الاستعماريّة في البلاد التونسيّة، وهذا ما جعل من مؤسّسة المشيخة محور اهتمام أساسيّ للسلطة الحاكمة، أي المقيم العام والوزير الأكبر والباي في تونس، العامل والمراقب المدني بباجة. مثّلت مؤسسة المشيخة محور رهان وشدّ وجذب بين مراكز النّفوذ هذه.

تعتمد آليات بناء المكانة الاجتماعية على ركائز ثابتة ومتينة، منها حيازة الممتلكات (المادية، العقارية، الحيوانية...)، والمكانة المهنية، والسيطرة على شبكة علاقات منتجة للقوّة والثروة الديمغرافيّة (عدد رقاب العرش) والذاكرة العائليّة المخزنيّة والمحاربة[132]. اعتمدت مؤسسة المشيخة في نفزة بداية الفترة الاستعمارية (1881) على هذه الركائز، ولم تستطع فرنسا تجاوز هذه التقنيات وطبيعة وتشكيل المكانات الاجتماعيّة رغم الفساد المعلوم لعدد من خلفاء نفزة، ولهذا حافظ "أعيان" البلد والعائلات المتنفّذة على حيازة مؤسسة

المشيخة رغم توجّس فرنسا منهم، وأهمّ العائلات هي عائلة بوريال (عرش أولاد بوعلي) وعائلة الأطرش (عرش الحبابة).

عجز هذا النمط من إنتاج القوّة على الصّمود أمام تغيّر الظرفيّات الداخلية التونسية والعالميّة. وقد مثّل بداية القرن العشرين (1900) تاريخا مهمّا لإعادة تفكير فرنسا في الخصال المناسبة للخليفة. وبرزت فكرة تعيين خليفة خارج عرش نفزة بعد نقاشات عديدة بين أعوان الدولة. وقد أصبح هذا الخيار هو الرهان الأنسب لعدّة اعتبارات أهمّها:

- عدم ثقة فرنسا في الأهالي وأعيانهم.
- حاجة فرنسا إلى عقلنة الإدارة تأسيس معايير واضحة لترشيح أعوان الدولة بعيدا عن العصبيّة العائلية أو عصبيّة العرش أو الحظوة الاجتماعيّة.
- مراهنة فرنسا على إنتاج أعوان دولة مُخلصين لها كامل الإخلاص، تُعيّنهم في أماكن يفتقدون فيها للسند العائلي والثورة المادية والعقاريّة، تقليصا من الفساد أوّلا، وثانيا إبقاء الخليفة المُعيّن تحت رحمة فرنسا، فهي سنده الوحيد في محيط غريب عنه. ولهذا فقد راهنت السلطة الفرنسية على تنصيب خليفة ذو أبعاد تعاقديّة وظيفيّة عوض خليفة ذو دعم تراحمي (عصبية الرحم والقرابة والعرش).

يفتح لنا هذا المقال، وهذه الاستنتاجات آفاقا عديدة للبحث في مسألة خلافة نفزة في فترة زمنيّة هامّة قُبيل أزمة 1929، واندلاع الحرب العالمية الثانية (1939– 1945). فهل حافظت فرنسا على سياسة تعيين الخلفاء من خارج عرش نفزة بعد عزل الخليفة الحاج علي بن الحاج مختار سنة 1926؟

7. ملحق الصّور:

صورة حديثة لمدينة نفزة تُبيّن أهمية شبكة طرقاتها ولعبها دور عقدة الوصل بين مدن مهمّة. طريق يُؤدّي إلى طبرقة (ومنها إلى الجزائر أو عين دراهم وجندوبة)، وطريق يُؤدّي إلى باجة (ومنها إلى تونس العاصمة) وطريق يُوصل إلى مدينة بنزرت المهمّة[133].

8. قائمة المراجع والمصادر:

الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 18، ملف 1، ملف فرعي 1
الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 18، ملف 6
الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 18، ملف 6، و.9 (ديسمبر 1949)
الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 1، و.5
الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 3
الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 3، و.8-9
الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 3، و.72
الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 3، و.87 (10 مارس 1897)
الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 5
الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 5، و.13 (28 أوت 1902)
الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 291، ملف 3، ملف فرعي 4، و.12 (9 جوان 1909).
الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 291، ملف 3، ملف فرعي 4

الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة س 2، الصندوق 26، ملف 91
الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة س 2، الصندوق 26، ملف 91، و.2
الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة س 2، الصندوق 26، ملف 91، و.4 (1922)
الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة س 2، الصندوق 26، ملف 91، و.6 (3 فيفري 1888)
الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة م 3، الصندوق 23، ملف 636.
برهومي، صلاح الدين، "زراعة التبغ ومصادر النقد لدى جبالية الشمال في القرن التاسع عشر"، **المجلة التاريخية المغاربية**، تونس، عدد 118، 2005، صص.221- 232
برهومي، صلاح الدين، "القطيع في الشمال الغربي: خمير وماكنة ونفزة ومقعد في القرن التاسع عشر"، **المجلة التاريخية المغاربية**، تونس، عدد 120، 2005، صص.249- 279.
برهومي، صلاح الدين، **الشمال الغربي الجبلي: الجبالية والمجال الزراعي من 1856 إلى 1945**، دار سحر للنشر، تونس، 2010.
إيفانز، كارين "إعادة النظر في المجتمع المحلي في العصر الرقمي"، ضمن: **علم الاجتماع الرقمي: منظورات نقديّة**، تحرير: كيت أورتون- جونسون/ نيك بريور، ترجمة: هاني خميس أحمد عبده، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد 484، جويلية 2021، صص.103- 122
محمد صالح الحمداني، نهاية. **الحركة الوطنية التونسية (1881- 1920)**، دار المعتز للنشر والتوزيع، الأردن، 2016
Auguste Eugene Massé, *Notes d'un touriste sur les avantages et les progrès de la colonisation française en Tunisie*, Paris, 1910
Le Nord-Ouest de la Tunisie, Ruines Romaines, Forêts, Montagnes, Colonisation. Guide Illustré, (signé Dr. Carton), Tunisie, 1912
Nomenclature et répartition des tribus de Tunisie, Protectorat français. Secrétariat général du Gouvernement tunisien, 1900
Revue internationale des produits coloniaux et du matériel colonial, Paris, N.192, Janvier-Février 1943, p.67-68.

[1] *Revue internationale des produits coloniaux et du matériel colonial*, Paris, N.192, Janvier-Février 1943, p.67- 68.

[2] Auguste Eugene Massé, *Notes d'un touriste sur les avantages et les progrès de la colonisation française en Tunisie*, Paris, 1910, p.16

صلاح الدين البرهومي، 2005، صص.221- 232.

[3] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة م 3، الصندوق 23، ملف 636. مشروع "أشغال الطريق رقم 27: مفترق نفزة" بين سنتي 1903 و1908. وقد أشرف مثلا المهندس بيكار Picard على أشغال إنشاء عدد مهم من الطرقات والجسور مثل بناء جسر طوله 30 متر على وادي المعدن (أوت 1903). ويعبر هذا الجسر وادي المعدن على مستوى مفترق نفزة. وقدّرت التكاليف الاجمالية بـ9960 فرنك مع إمكانية إضافة ألف فرنك. وقدّرت مدة الأشغال بأربعة أشهر. وفي صورة التأخّر فالمقاول يدفع 20 فرنك كل يوم تأخير، ونجد في كراس الشروط أن المقاول عليه أن يستخدم فقط المواد الأوليّة

المجلوبة من فرنسا وما يتبعها من المستعمرات. ومثّل مثلا منجم سيدي أحمد بنفزة رهانا مهمّا على مستوى تمرير مسالك وطرقات وبناء جسور مناسبة ومربحة وغير مكلّفة، وكان هدف إدارة الأشغال العامّة هو البحث عن أقصر المسالك وأقلّها كلفة وأفضلها جودة. أنظر: الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة م 3، الصندوق 23، ملف 636. و.4 (24 أوت 1903)

[4] صلاح الدين برهومي، 2010، ص.15-30.

[5] *Le* Dr. Carton, 1912, p.23.

[6] Secrétariat général du Gouvernement tunisien, 1900, p.14- 20

[7] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 18، ملف 1، ملف فرعي 1، و.65 (سبتمبر 1893)

[8] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 18، ملف 1، ملف فرعي 1، و.65 (7 أكتوبر 1893)

[9] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 3، و.68 (11 فيفري 1896)

[10] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 18، ملف 6، و.4- 5 (جوان 1923)

[11] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة س 2، الصندوق 26، ملف 91، و.3

[12] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 1، و.5

[13] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة س 2، الصندوق 26، ملف 91، و.2

[14] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 18، ملف 6، و.9 (ديسمبر 1949)

[15] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة س 2، الصندوق 26، ملف 91، و.4 (1922)

[16] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة س 2، الصندوق 26، ملف 91، و.10

[17] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 5، و.13 (28 أوت 1902)

[18] محمد صالح الحمداني، 2016، ص.87

[19] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 5، و.13 (28 أكتوبر 1902)

[20] يضعنا تمثّل الاستعمار لطريقة عيش الأهالي أمام رغبة فرنسية لفرض طريقة عيش مُعيّنة على سكان نفزة لم يألفوها وتُعارض نمط عيشهم وإنتاجهم وتمثّلاتهم. وهذا ما أوجد تصادما بين مجتمع محلّي ذو ثقافة خصوصيّة، وسياسة استعمارية تعاقديّة. أشار السوسيولوجي الإنجليزي كارين إيفانز إلى "المجتمع المحلّي باعتباره العلاقات المحليّة وغير التعاقديّة للنسيج الاجتماعي الشخصي، بخلاف النسيج الاجتماعي اللاشخصي الذي يُمثّل الأطر الاجتماعيّة الأوسع للأمة والمنطقة والمدينة الموضوعة لتنظيم العالم الاجتماعي بعد صعود مشروع التنوير في الغرب". أنظر: كارين إيفانز، 2021، ص.104.

[21] بقيت السلطة تراهن على عدد من أبناء عائلة بوريال خارج منطقة نفزة مثل حالة أحمد بن هلال بوريال المُعيّن شيخا على كضاعه من عمل باجة. أنظر: الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 291، ملف 3، ملف فرعي 4، و.9 (25 جوان 1907). عُوقب هذا الشيخ بخمسين فرنك جرّاء تطاوله على موظّفي إدارة العمل و"التشويش على المستكتبين". أنظر: الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 291، ملف 3، ملف فرعي 4، و.11 (23 أكتوبر 1908). وقد عُزل الشيخ أحمد بن هلال بوريال عن مشيخة كضاعة بسبب "تشكّيات كثيرة". أنظر: الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 291، ملف 3، ملف فرعي 4، و.12 (9 جوان 1909).

[22]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 5، و.18 (3 أكتوبر 1902). أصرّت السلطة الفرنسية على تعيين الشيخ ونّاس في خطّة الخليفة رغم جهله بالكتابة، وقد "جُعل طابع له". أنظر: الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 5، و.21 (17 ديسمبر 1902)

[23]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 3، و.76

[24]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 291، ملف 3، ملف فرعي 4، و.4 (14 نوفمبر 1899)

[25]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 18، ملف 1، ملف فرعي 5، و.44 (7 نوفمبر 1908)

[26]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 1، و.7

[27]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 4، و.13 (28 مارس 1896)

[28]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 1، و.9

[29]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 1، و.12

[30]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 1، و.20

[31]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 1، و.16

[32]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 1، و.25

[33]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 1، و.30. وقد طلب الخليفة محمد بوريال الصلح مع هذه العروش وأرسل لهم وساطات بعد أن علم بنيّتهم في الهروب والشكاية التي قدّموها إلى الوزارة الكبرى. فقد ورد في أحد السائل المرسلة من طائفة من سكّان نفزة إلى الوزير الأكبر: "وقع عندنا فرح (أي عُرس) في فرقة أولاد سالم من نفزة واجتمعنا عرشنا كلّه في الفرح حتى أتانا قدر 10 من الناس منهم حجّاج ورجّاله كبار من اخوة الخليفة بوريال من أولاد بوعلي وطلبوا الصّلح بين العرش والخليفة بوريال...ذكروا لنا: اطلبوا ما ضاع لكم ندفعوه لكم...قلنا لهم نحن اشتكينا إلى سيّدي الوزير...أما هذا الصلح بيننا وبين الخليفة لا يمكن هذا الكلام". أنظر: الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 1، و.33.

[34]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 1، و.41.

[35]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 1، و.43. (ديسمبر 1886)

[36]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 3، و.32 (1 جويلية 1895)

[37]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 3، و.32 (1 جويلية 1895)

[38]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 3، و.42 (25 جوان 1895)

[39]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة س 2، الصندوق 26، ملف 91، و.12

[40]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة س 2، الصندوق 26، ملف 91، و.7 (4 فيفري 1888: رسالة من عامل باجة أمير اللواء علي الجويني إلى الوزير الأكبر محمد العزيز بوعتور)

[41]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة س 2، الصندوق 26، ملف 91، و.6 (3 فيفري 1888)

[42]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة س 2، الصندوق 26، ملف 91، و.5، 10

[43]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة س 2، الصندوق 26، ملف 91، و.3 (1 جويلية 1887)

[44]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة س 2، الصندوق 26، ملف 91، و.5 (24 أكتوبر 1911)

[45]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة س 2، الصندوق 26، ملف 91، و.4

[46]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة س 2، الصندوق 26، ملف 91، و.5 (5 أكتوبر 1886)

[47]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة س 2، الصندوق 26، ملف 91، و.12

[48]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة س 2، الصندوق 26، ملف 91، و.10

[49]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 1، و.6 (13 ديسمبر 1885)

[50]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 1، و.4

[51]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 1، و.1

[52]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 1، و.1 (13 أوت 1887)

[53]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 1، و.5 (4 أكتوبر 1887)

[54]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 3، و.1.

[55]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 3، و.4

[56]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 3، و.5 (12 جويلية 1888)

[57]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 3، و.38 (29 جوان 1895)

[58]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 3، و.6 (رسالة من عامل باجة إلى الوزير الأكبر بوعتور بتاريخ 17 جويلية 1888)

[59]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 3، و.8- 9

[60]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 3، و.10- 11

[61]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 3، و.12

[62]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 3، و.13 (مارس 1895)

[63]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 3، و.22 (27 ماي 1895)

[64]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 3، و.24 (27 ماي 1895)

[65]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 3، و.25 (27 ماي 1895)

[66]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 3، و.28

[67]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 3، و.30 (13 ماي 1895)

[68]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 3، و.38 (29 جوان 1895)

[69]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 3، و.53 (23 جويلية 1895)

[70]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 3، و.56

[71]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 3، و.58 (9 نوفمبر 1895)

[72]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 3، و.64 (27 أوت 1895)

[73]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 3، و.70 (23 نوفمبر 1896)

[74]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 3، و.67 (25 أفريل 1896)

[75]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 3، و.71 (29 أكتوبر 1896)

[76]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 3، و.77

[77]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 3، و.80 (10 فيفري 1897)

[78]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 3، و.82 (27 جانفي 1897)

[79]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 3، و.83

[80]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 3، و.87

[81]تُخبرنا وثيقة مهمّة أن نفس أمين المعاش المتحالف مع عائلة بوريال هاجم وأرسل رسائل تظلّم وتشكّي من الفساد المالي لعدد من شيوخ نفزة، وكان هؤلاء الشيوخ أيضا من أشدّ معارضي الخليفة هلال بن بوريال. ولهذا فقد كان أمين المعاش من ناحية وسيلة مهمة لدى عائلة بوريال في مهاجمة الشيوخ المعارضين للعائلة (اتّهمهم بالفساد)، ومن ناحية أخرى دعّم أمين المعاش العائلة في السوق الأسبوعي عبر الترويج لها والدفاع عنها وكسب الحلفاء لها من السكان والمتسوّقين. أنظر: الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 3، و.76. أنظر أيضا العلاقة المتوتّرة بين أمين المعاش، وبقية الرجال الأربعة المنتشرين في عرش نفزة والداعمين لعائلة بوريال، والشيوخ المعارضين للعائلة: الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 3، و.90 (11 مارس 1897)

[82]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 3، و.72

[83]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 3، و.87 (10 مارس 1897)

[84]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 8، و.2 (8 مارس 1897)

[85]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 8، و.4 (3 أفريل 1897)

[86]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 4، و.1 (23 ديسمبر 1895)

[87]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 4، و.1- 4 (4 نوفمبر 1895)

[88]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 4، و.11 (28 ديسمبر 1896)

[89]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 8، و.10 (25 جانفي 1898)

[90]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 18، ملف 1، ملف فرعي 2، و. 104 (1898)

[91]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 18، ملف 1، ملف فرعي 2، و. 105 (1898)

[92]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 8، و.11 (25 جانفي 1898)

[93]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 8، و.18 (18 نوفمبر 1901)

[94]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 8، و.19 (10 ديسمبر 1901)

[95]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 8، و.27- 28 (8 أوت 1902)

[96]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 5، و.2 (27 أوت 1895)

[97]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 5، و.1- 14

[98]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 5، و.19

[99]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 5، و.26 (6 جوان 1904)

[100]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 5، و.27 (15 جويلية 1904)

[101]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 5، و.29 (تقرير من المراقب المدني بباجة بتاريخ 27 نوفمبر 1905)

[102]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 5، و.31 (24 ديسمبر 1905)

[103] عانت السلطات الفرنسية كثيرا من تورّط أعوان الدولة (شيوخ وخلفاء وعمّال) من مسألة الفساد المالي خاصة في سرقة جزء من الضرائب المقدّمة من السكّان. فقد ثبت مثلا أن شيخ المساتريّة "تخلّد بذمّته مال للجانب الدولي عند محاسبته في شهر سبتمبر الافرنجي من العام الفارط وقدره 1635 فرنكات، وجعلت على مكاسبه عقلة". أنظر: الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 5، و.33 (11 جانفي 1903)

[104] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 5، و.34 (16 جانفي 1906)

[105] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 5، و.35 (8 ماي 1907)

[106] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 18، ملف 1، ملف فرعي 5، و.26 (29 أكتوبر 1908)

[107] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 7، و.13 (24 ماي 1907)

[108] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 7، و.21

[109] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 7، و.23 (1 نوفمبر 1908)

[110] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 7، و.25

[111] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 7، و.27 (10 ماي 1910)

[112] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 7، و.38 (نوفمبر 1916)

[113] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 7، و.29-30 (10 مارس 1913)

[114] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 7، و.32 (29 جانفي 1913). سبق لهذا الخليفة أن نال نيشان الافتحار سنة 1909. أنظر نفس الوثيقة.

[115] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 7، و.40-41

[116] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 7، و.44

[117] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 7، و.45

[118] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 7، و.45 (19 ماي 1920)

[119] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 7، و.52 (30 مارس 1920)

[120] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 7، و.62 (23 نوفمبر 1921)

[121] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 7، و.76 (16 ديسمبر 1924)

[122] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 7، و.77 (23 ديسمبر 1924)

[123] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 7، و.82 (14 جوان 1925)

[124] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 7، و.104 (28 ماي 1925)

[125] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 7، و.91 (6 فيفري 1925: رسالة من المراقب المدني بباجة إلى المقيم العام).

[126] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 7، و.91 (6 فيفري 1925)

[127] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 7، و.96 (25 جانفي 1925)

[128] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 7، و.97 (30 جانفي 1925)

[129] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 7، و.109 (13 أكتوبر 1925)

[130] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 7، و.106 (16 جوان 1925)

[131] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 19، ملف 5، ملف فرعي 7، و.104 (18 فيفري 1926)

[132] جان. إيه. جي. إم. فان دايك، 2021، ص.137.

[133] تحصّلنا على هذه الصورة الجويّة بالاستعانة ببرنامج Google Earth. أنظر:

https://earth.google.com/web/search/Nefza/@36.97541611,9.08195241,37.34611758a,558.52790226d,35y,48.31753689h,44.97644272t,0r/data=CigiJgokCboYmPYcdkJAESG1cnkCcEJAGUCBijTgWCJAIRIIFDVWHiJA